# الدراسة المسحية
# لشبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية

نوفيب أوكسفام
مكتب البرامج العالمية

د. لمياء بلبل
د. مها عبد الرحمن
د. دريس مغروي

ترجمة إلى العربية: إيمان حرزالله

# المحتويات

ملخص تنفيذي

1. مقدمة
1.1 أهداف الدراسة

2. منهجية البحث

3. تحليل الخلفية والموقف
3.1 نظرة عامة على الأدبيات
3.2 المغرب
3.3 مصر
3.4 لبنان

4. لمحة عن شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية
4.1 الشبكات الإقليمية
4.2 الشبكات المحلية
4.3 الشبكات الدولية
4.4 المنظمات غير الحكومية الأعضاء
4.5 المبادرات البديلة

5. الإشكاليات والتحديات التي تواجه الشبكات في العالم العربي
5.1 الهيكلية والحكم
5.2 التمويل
5.3 قضايا العضوية
5.4 ديناميكيات التفاعل

6. العلاقات مع الشركاء العالميين

7. خبرات المانحين مع شبكات المجتمع المدني العربية
7.1 مؤسسة فورد فاونديشن
7.2 (سيدا CIDA) الوكالة الكندية للتنمية الدولية
7.3 (جي تي زد GTZ)المؤسسة الألمانية للتعاون التقني
7.4 (آنا ليند فاونديشن ALF)

8. عوامل إيجابية في خبرات الشبكات في العالم العربي

9. توصيات
مراجع

ملحق (1)
ملحق (2)
ملحق (3)
ملحق (4)
ملحق (5)

طبقا للعقد التقني (ToR)، يتمثل الغرض من هذه الدراسة في تقديم نظرة عامة على شبكات المجتمع المدني في العالم العربي. وقد أجري هذا البحث في ثلاث دول عربية مختلفة: مصر ولبنان والمغرب حيثما تتمركز أغلب أنشطة منظمات وشبكات المجتمع المدني الموجودة في العالم العربي، وقد تم إجراء البحث على المستويين المكتبي والميداني اعتمادا على البيانات الأساسية والثانوية. وتعتمد الدراسة مفهوما مرناً لما يعينه مصطلح "شبكة"، ومن ثم فقد تضمنت مجموعات متنوعة من حيث مجالات الاهتمام وكذلك من حيث التكوين الهيكلي. ومن وجهة نظر القائمين على إعداد هذا المسح، تعني كلمة شبكة: "المجموعات المنظمات والأفراد الذين يقومون بعمل جماعي في خدمة هدف موحد من خلال مجموعة محددة من الأغراض والتكتيكات".

ومن إحدى النتائج التي خلص إليها هذا التقرير أن كافة شبكات المجتمع المدني في العالم العربي تواجه مجموعة من التحديات يمكن تصنيفها تحت أربعة مواضيع أساسية: الهيكلية والحكم، والتمويل، والعضوية، وديناميكيات التفاعل. وفيما يلي أمثلة على تلك التحديات:

-بشكل موضوعي، تتخبط كافة الشبكات بين مختلف الاختيارات لتصل إلى أفضل نظام يضمن لها الفاعلية والديمقراطية، وهناك تأرجح بين وضع منتقد بشدة للهيكلة الرسمية، وآخر متردد بشأن الأشكال غير الرسمية.

-إتضح من المناقشات التي جرت حول أنشطة الشبكات أن عملية اتخاذ القرار بخصوص أنشطة تلك الشبكات دائما ما تقتصر على قلة من الأفراد، هذا إن لم تقتصر على فرد واحد فقط. ومما يتضح من التكوين الحالي للشبكات الموجودة أن مبدأ تداول السلطة مفقود كلياً. وبينما تنص الأنظمة الداخلية للشبكات على إجراءات تضمن الحد من فترة تولي مناصب معينة، لا يبدو أن تلك الإجراءات تعني الكثير في الواقع أو التنفيذ الفعلي.

-تمثل قضية التمويل الكافي والعلاقات مع المانحين إشكالية أساسية في عمل الشبكات. وقد انتقد الكثير من أعضاء الشبكات وهيئاتها التنفيذية أو التنسيقية الممولين لإصرارهم على نتائج فورية وقابلة للقياس، والتي بالنسبة للكثيرين لا تتناسب مع منطق التشبيك كعملية عمل سارية ومستمرة تستلزم وقتا بالتأكيد.

-في الأغلب الأعم من الحالات، يتم التفاعل بين المنظمات الأعضاء في الشبكة ومنسقيها من خلال الانترنت، ومع هذا تشير التقديرات إلى وجود عدد ضخم من تلك المجموعات الأعضاء، ما يزيد على 50% في بعض التقديرات، لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر، مما يجعل أى شكل من أشكال الأتصال المنتظم بين الأعضاء مستحيلاً.

-يثقل كاهل الشبكات الإقليمية في العالم العربي بالمشاكل المتعلقة بالقوى السياسية بالمنطقة والثقافات السياسية السائدة في دولة بعينها، ومع ذلك لا تسود تلك المشاكل في العالم العربي وحده دون غيره من المناطق، حيث تواجه الشبكات العالمية والإقليمية الأخرى نفس النوع من الصعوبات.

على الرغم من المشاكل الملازمة لعمل الشبكات في العالم العربي والتحديات المختلفة التي تواجه الأعضاء فيها، ثمة أسباب كافية تدعو إلى التفاؤل بخصوص مستقبل التشبيك في المنطقة، هذا بشرط ترسيخ مجموعة من المبادئ والالتزام بمجموعة من الشروط، ومما يدعو للتفاؤل:

-التزام مجموعة كبيرة من النشطاء والمحترفين بمبدأ التشبيك والاتفاق على رؤية واضحة بشأنه، حيث يوجد بالفعل عدد ضخم ممن لديهم فهما واضحا للمبادئ الأساسية للتشبيك مما يسهل البناء عليه لمستقبل العمل في المنطقة.

-قدرة تلك المجموعة من الأفراد على تصور حلول واقتراح خطوات ملموسة للتغيير من أجل تحسين خبرات التشبيك.

التوصيات

-فيما يخص دعم الشبكات والمشاريع المشتركة ينبغي أن يقسم التمويل على عدد من المنظمات، كما ينبغي أن تقسم خطط ومهام العمل بوضوح على المنظمات الأعضاء، وأن تصمم تلك المهام على نحو يضمن وجود تسلسل فيما بينهم، ابتداء مهمة من حيث تنتهى سابقتها مما يضمن تحقيق التعاون بين الأعضاء.

-إتاحة المعلومات عن الشبكات العالمية للشبكات العربية وعن كيفية اتصال المنظمات العربية بهم والتواصل معهم. في حالات كثيرة يعود إنعزال المنظمات العربية عن الشبكات العالمية أو حتى

الإقليمية أو محدودية مساهمتهم فيها إلى عدم كفاية المعلومات المتوفرة للمجوعات المفردة. ويجب استهداف المجموعات غير الأعضاء على الأخص، كما ينبغي نشر المعلومات باللغات التي يستخدمها الجميع حتى لا يتم إقصاء أغلب المنظمات التي ربما يزعجها انتشار لغات محددة مثل الإنجليزية.
-من الضروري التركيز على الأشكال 'البديلة' أوالأقل رسمية من الائتلافات والشبكات والتي يمكنها تقديم منظور طازج واستحضار طاقات جديدة للمنطقة والشبكات العالمية.

بعض الشبكات الموجودة "بناء على الطلب"- Supply driven، وهذا بالأساس يعود إلى إتاحة المانحين للتمويل للشبكات، فتأتي عدة منظمات غير حكومية و"يشكلون" شبكات للحصول على حصتهم من هذا التمويل. ومن المنطقي ألا نستمر في تأسيس الشبكات، وإنما نتوقف فترة لإعداد تقييم جاد لأداء الشبكات الموجودة وإمكاناتها.

## 1. مقدمة

يضطلع مكتب البرامج العالمية بنوفيب- والذي يعمل ويدعم مختلف منظمات وشبكات واتحادات المجتمع المدني الناشطة على المستوي العالمي- بهذا المشروع البحثي في محاولة للوقوف على أسباب الضعف الواضح في اتصال المنطقة العربية بشبكات المجتمع المدني العالمية. وتقوم هذه الدراسة المسحية على فرضية عامة وهى الانعزال النسبي " للمجتمع المدني العربي وانعدام مشاركته بفاعلية في المشهد الرئيسي للمجتمع المدني العالمي مما يؤدي إلى غياب صورته من المشهد العام. وتهدف نوفيب من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى اهتمام منظمات المجتمع المدني العربي بزيادة المشاركة الفاعلة في الشبكات العالمية والعمل على مستوى عالمي، فضلا عن اكتشاف سبل دعم وتعزيز هذا الاهتمام. وتتمثل الخطوة الأولى في بناء مثل هذا الدعم في تحديد العناصر والمنظمات الفاعلة في المنطقة الذين تتوفر لديهم القدرة على العمل كشركاء، ومن ثم تتمكن نوفيب من بناء حوار معهم بغرض رسم خطط عمل واقعية وعملية للعالم العربي.
لعبت أحداث 11 سبتمبر والأعوام التي تلتها دورا سلبيا في تشكيل العلاقة بين منظمات التنمية الدولية والمنظمات المحلية الناشطة في العالم العربي، ويعود هذا إلى الأهداف الأمنية التي تعتمدها سياسات المنظمات الدولية في التعامل مع المنطقة، وبالتناقض مع تلك الأجندات الأمنية المفروضة من الخارج، تطمح نوفيب إلى بناء علاقتها مع المنطقة العربية على أسس من الحوار الحقيقي مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالمصداقية والتي تعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع.

أجريت هذه الدراسة المسحية في ثلاثة مواقع أساسية في العالم العربي وهى بيروت والقاهرة والرباط. وقد تم اختيارهم لكونهم، بالتأكيد، المحاور الأساسية في العالم العربي حيث تنشط معظم منظمات وشبكات المجتمع المدني العربية. وقد قام فريق الدراسة المكون من دريس مغروي (المغرب)، ولمياء بلبل (لبنان)، ومها عبد الرحمن (مصر) بتصميم وتنفيذ الدراسة في الفترة من فبراير وحتى مايو 2006.

### 1.1 أهداف الدراسة

طبقا للاتفاق التقني، يتمثل الغرض من تلك الدراسة في تقديم نظرة عامة على شبكات المجتمع المدني الإقليمية الموجودة في العالم العربي. وقد أجرى المسح على ثلاثة دول عربية وهى: (مصر ولبنان والمغرب). كما نص العقد التقني كذلك على أن تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات الأساسية ومنها:

- ما هى أسباب ضعف مشاركة المجتمع المدني العربي بفاعلية في شبكات المجتمع المدني الدولية؟
- ما هى أسباب انخفاض مستوي التنسيق والتشبيك في منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية؟
- ما هى صورة شبكات المجتمع المدني العالمية لدى منظمات المجتمع المدني العربية؟
- ما الذي يمكن القيام به لتعزيز موقف شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية؟
- من هم العناصر الأساسية التي تستطيع نوفيب العمل معهم لتحقيق هذا الغرض؟
- هل يوجد بالمنطقة مبادرات خلق أشكال بديلة لشبكات المجتمع المدني؟

## 2. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجية البحث المكتبي والبحث الميداني، كما اعتمدت على البيانات الأساسية والثانوية. وفيما يخص العمل المكتبي، تم الاعتماد على الانترنت لتحديد أكبر عدد ممكن من الشبكات الإقليمية والشبكات المحلية ومنظمات المجتمع المدني العربية التي تشارك في شبكات دولية في الثلاثة مواقع الأساسية محل المسح. بالإضافة إلى مراجعة أدبيات منظمات المجتمع المدني العربية المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية. وتعتمد الدراسة تعريفا مرنا لمصطلح "شبكة"، يتضمن مجموعات متنوعة من حيث مجالات الاهتمام والتخصصات وكذلك من حيث الهيكل الداخلي للمجموعة. ومن وجهة نظر فريق إعداد الدراسة، تعني كلمة "شبكات" تجمعات المنظمات والأفراد الذين يعملون بشكل جماعي صوب غرض مشترك من خلال أغراض وتكتيكات محددة.

واعتمد البحث الميداني على إجراء المقابلات، والتي كان الغرض الأساسي منها تجميع أدق المعلومات لإلقاء الضوء على التساؤلات الأساسية للبحث. ولهذا الغرض تم وضع وتطبيق دليل لإجراء المقابلات مع ممثلي شبكات المجتمع المدني. بالإضافة إلى وضع عدة مجموعات من الأسئلة التي تتعلق بقضايا محددة خاصة بالمجموعات

والفاعلين الآخرين الذين تم إجراء المقابلات معهم. في البداية كان من المخطط الحصول على قوائم رسمية بالشبكات، إلا أنه وبسبب عدم تسجيل معظم الشبكات بشكل رسمي، لجأ فريق البحث إلى استخدام تكنيك كرة الثلج Snow ball في تحديد الشبكات واختيار العينة.

هناك ثلاثة أنواع من شبكات المجتمع المدني التي يتضمنها البحث:

1- الشبكات الإقليمية: الكائنة في مصر ولبنان والمغرب دونما اعتبار لمجال تخصصهم. يوجد في مصر خمس شبكات عمل تتواجد جميعها في القاهرة وهم: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، وشبكة حقوق الأرض والسكن بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي لبنان شبكتان (ورشة الموارد العربية ARC، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND)، وفي المغرب هناك أربعة شبكات إقليمية وهم: (المنتدى الاجتماعي بالمغرب، واللجنة التنسيقية المغربية لمنظمات حقوق الإنسان، والتحرك الإيجابي لحقوق المرأة بالمغرب، والشبكة الأمازيغية للثقافات Reseau Amazigh pour la Citoyennete.

للمعلومات الكاملة عن كافة الشبكات أنظر الملحق (1).

2- الشبكات المحلية: مثل ائتلاف حقوق الطفل والاتحاد الوطني للمرأة بمصر، وتجمع المؤسسات الأهلية بصيدا، وهيئة الإعاقة الفلسطينية، وتجمع الهيئات الأهلية التطوعية، وهيئة التنسيق الفلسطيني، و Espace Associatif والجمعية المغربية للحقوق الإنسانية بالمغرب، هذا على سبيل المثال وليس الحصر. وكذلك الشبكات الدولية الكائنة في المغرب.

3- تنظمات المجتمع المدني المفردة: التي تشارك في الشبكات الدولية والعالمية.

تم اختيار عينة من تلك المجموعات من أجل إجراء الدراسة وللوقوف على العوائق التي تقابلها الشبكات في العالم العربي ومن بين تلك المجموعات:

-ممثلي الشبكات (منسقين، ومدراء تنفيذين، وما شابه)
-منظمات مجتمع مدني أعضاء
-منظمات مجتمع مدني غير أعضاء (منظمات غير حكومية تعمل في نفس المجال وليست منضمة لأى مظلة أو شبكة)
-موظفين حكوميين مسئولون عن المنظمات غير الحكومية أوالمجتمع المدني
-مفكرين/ وأكاديميين منخرطين في مجال البحث في المجتمع المدني.
-مانحين ومنظمات دولية ممن يتعاملون مع شبكات المجتمع المدني في العالم العربي.
-ممثلو شبكات المجتمع المدني الدولية.

## 3. الخلفية و تحليل الواقع

### 3.1 مراجعة الأدبيات

على الرغم من أن بعض شبكات المجتمع المدني في العالم العربي يعود تاريخ تأسيسها إلى بداية التسعينات، مما يعني مضى ما يزيد على عقد من الزمن منذ أن بدأت عملها، إلا أنه لا يوجد ما يكفي من الأدبيات والأبحاث عن عمل تلك المجموعات. حيث تركز معظم أدبيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة على دراسة الحالات لمنظمات مفردة (سوليفان 1991) أو على فضاء المجتمع المدني في دول محددة. (نورتون 1995)، ومع هذا يظل عمل الشبكات وتكوينهم الداخلي وتحديد دورهم ومدى فاعليته أمرا لا يحظي بالدراسة الكافية. ومن بين الدراسات التي تشير إلى الشبكات في العالم العربي دراسة سناء المصري 1998، إلا أنها تقدم نظرة سلبية للغاية على الشبكات والائتلافات التي تأسست في مصر أثناء انعقاد مؤتمر السكان الدولي في القاهرة عام 1994. وقد انتقدت سناء المصري بشدة مختلف الشبكات النسوية التي تكونت إثر توصيات ذلك المؤتمر لكونهم تأسسوا من أجل التمويل وليس من أجل مخاطبة الاحتياجات المحلية الفعلية وكذلك لافتقارهم إلى الكفاءة والفاعلية.. وفي دراسة من الدراسات القليلة المخصصة فعلياً لتحليل الشبكات العربية الإقليمية يستعرض (قنديل 2003) خبرة أربعة من تلك الشبكات، وهم: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED )، والمجموعة المغربية 95 من أجل المساواة، والشبكة العربية لمحو

الأمية وتعليم الكبار، وتقدم تلك الدراسة توصيات تتعلق بالمتطلبات اللازمة لعمل الشبكات الفعالة.، ومن بين تلك المتطلبات: وضع رؤية واضحة لأغراض الشبكة والدور المنوط بها، تنويع مصادر التمويل، التخطيط الجيد، تحديد الأرضية المشتركة بين جميع أعضاء المجموعة، وأخيراً وضع إجراءات لحل النزاعات بين الأعضاء. تلك النزاعات التي يجب توقع ظهورها بين المنظمات المختلفة (المرجع السابق 22-23).
وهناك دراسة أخرى اضطلع بها أعضاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2000) (ANND) لتحليل أسباب فشل "المشروع العربي للتنمية" وتقدم تلك الدراسة عدداً من الاقتراحات لتفعيل دور المجتمع المدني العربي في عملية التنمية، ويؤكد فريق الباحثين أن بناء مجتمع مدني عربي قوي هو أمر يتطلب مجموعة من الإجراءات، ومن أهمها تعزيز سير عملية التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية العربية. حيث يكون من أهم أدوار تلك الشبكات تشكيل رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية.

وعلى مستوى تحليلي آخر، توضح دراسة "هودسون 2002) "Hudson) حول الشبكات الإسلامية في العالم العربي، والتي أعتمد فيها على ".... مسح غير رسمي للشبكات الإسلامية السياسية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من الشبكات الأقل رسمية أو حتى الحركات السرية". توضح تلك الدراسة أنه في غياب مساحة تنظيمية للتحرك الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، صار العالم العربي مكانا لظهور تنويعة واسعة من مختلف الشبكات. وفي الواقع، يُنظر إلى الثقافة السياسية في دول عربية مختلفة كثقافة قائمة في الأساس على الشبكات الرسمية وغير الرسمية التي تقدم للتيارات والحركات البديلة هامش من الحرية وفرصة للبقاء. وبناء على إزدهار هذا النوع من الشبكات واستغلالها للعديد من العوامل مثل التطور التكنولوجي، خلص الباحث إلى كون تلك الشبكات تمثل على الأخص شكلا مناسبا وفعالا من أشكال المعارضة للأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي (نفس المصدر 9).

يتفاوت موقف المجتمع المدني بمنظماته، وبما في ذلك شبكات المجتمع المدني الإقليمية والمحلية في العالم العربي، من بلد إلى آخر، ويعتمد في هذا على مجوعة متعددة ومتنوعة من العوامل ومنها: الموقف السياسي للبلد على المستوي الإقليمي (في المنطقة) والمستوى الدولي. والقوى الاجتماعية الداخلية، وطبيعة الأنظمة السياسية وتكوين النخبة الحاكمة. ويلزم تقديم عرض موجز للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه الشبكات العربية المتضمنة في هذا التقرير، حتى يتسنى فهم تعقيد العوامل التي تؤثر في عملهم وتشكله وكذلك من أجل أى اقتراحات بخصوص تطور مستقبلي لمبادراتهم.

### 3.2 المغرب

بالتوجه نحو التحرر الاقتصادي في التسعينات، شرع النظام المغربي في فتح الأبواب للتغيير السياسي والاقتصادي. وبضمان الاستقرار والشرعية للنظام الملكي كأمر ذو أهمية أساسية ولا سبيل إلى اجتنابه، ظهرت ملامح هذا الانفتاح إلى التغيير في عهد حسن الثاني بانتخاب حكومة انتقالية عام 1998 وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وكذلك ساعد وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في خلق مزيد من الانفتاح السياسي الذي تضمن عودة النشطاء السياسيين للمغرب بعد سنوات طويلة من المنفى في أوروبا، فضلا عن إطلاق سراح السجناء السياسيين وتعديل القانون المدني ليكفل للمرأة مزيدا من حقوقها. ويعد هذا في جزء منه سياسة تغيير حقيقية، إلا أنها تعد في الغالب استراتيجية النظام لتحسين صورته في الخارج، حيث لم يؤدي هذا الانفتاح السياسي إلى رفع مستوى فاعلية المجتمع المدني.

ومع هذا، أدت برامج التكيف الهيكلي- التي ظل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يفرضانها منذ بداية الثمانينات- إلى إضعاف تدريجي لدور الدولة التقليدي في خلق فرص عمل وتوفير الخدمات العامة، وكذلك إلى تفاقم الفقر. وبدأ الدور الاجتماعي للدولة في التراجع ليحل محله المجتمع المدني المغربي مدعوما في أغلب الأحيان بالمنظمات غير الحكومية الدولية. وفي مواجهة مشاكل الإرهاب بعد هجمات 16 مايو 2003 في الدار البيضاء، تزايد الوعي بالمجتمع المدني المغربي كجزء من استراتيجية مواجهة التحدي الناشئ عن التعصب الديني. حيث يحاول ممثلو الجمعيات المغربية لحقوق الإنسان، ومجموعات التضامن مع المرأة وغيرهم كثير من المجموعات المحلية في لفت انتباه أعداد متنامية من الشباب المهمش ممن ينجذبون بسهولة إلى الإيديولوجية الراديكالية الدينية.

أدت التناقضات الملازمة للتحرر الاقتصادي في دول شمال أفريقيا إلى أزمة في بنية الحكم السياسي الاستبدادية والمهيمنة، وبالتالي إلى المزيد من فرص الحراك للمجتمع المدني والذي تدبر أن ينتفع بدرجات متفاوتة من الجدل الانتقالي المتنامي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة.

وبنهاية التسعينات كان في المغرب وحدها حوالي 30.000 جمعية محلية بينما كان في تونس 5000 جمعية فقط. وفي الجزائر، كان المجتمع المدني يعاني من قمع الحكم السياسي العسكري. حيث تتواجد 37% من الجمعيات المحلية المغربية ما بين الرباط والدار البيضاء، وحسب مشروع (جونز هوبكنز للقطاع غير الهادف للربح المقارن Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector، تمثل قوة العمل في المجتمع المدني المغربي حالياً حوالي 1.5% من تعداد السكان الناشطين اقتصادياً على الرغم من تلقى 53% من تلك النسبة لمرتبات أقل من الحد الأدني للأجور.

### 3.3 مصر

وبالمثل، تعمل منظمات المجتمع المدني المصرية في مناخ اقتصادي اجتماعي سياسي معقد للغاية، وقد كان من العوامل التي ظلت تشكل هذا المناخ في العقود الأخيرة: فرض قانون الطوارئ منذ 25 سنة مضت، وبرنامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى إلغاء الدعم الحكومي وخصخصة الكثير من الخدمات العامة، وكذلك اعتماد الاقتصاد بشدة على المعونات الخارجية ، ووجود حكومة متوعكة تتمسك بيأس للبقاء في الحكم، والضغوط الخارجية على النظام لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وتزايد المطالبات الداخلية من قطاعات اجتماعية متنوعة بالمزيد من الحريات السياسية. وفي السنوات الأخيرة، وجدت منظمات المجتمع المدني نفسها في معركة مستمرة مع الدولة القامعة، وإنما تدبرت أمرها أيضا للانتفاع من الحريات الهامشية والرمزية التي اضطر النظام من حين لآخر إلى منحها لهم كاستجابة للضغوط الخارجية من الولايات المتحدة وغيرها من قوى العالم الغربي. وفي رأي بعض الناشطين والمحللين أن هذا الموقف المعقد قد أدي إلى وجود مناخ نابض بالحياة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في مصر. وعلى سبيل المثال، يشير فؤاد وباحثين غيره (2005)- أنه في حين أن قانون الجمعيات الجديد الذي تلتزم منظمات المجتمع المدني المصريه بالعمل بموجبه منذ عام 2002 هو قانون قامع مثله مثل سابقه القانون رقم 32 لعام 1964، ساعد تمرير هذا القانون والصراع الذي نشأ على إثره بين الكثير من منظمات المجتمع المدني من ناحية والحكومة من الناحية الأخرى في أن تكتسب تلك المنظمات خبرة ذات قيمة في مسألة التشبيك وتنمية مهارات التفاوض الجماعي مع الدولة.

تقدر دراسة عن الاقتصاد المصري في التسعينات (ويس وورزل 1998) عدد المنظمات غير الحكومية في مصر بـ 28.000 منظمة غير حكومية، في حين تظل الأرقام الرسمية 18.000 فقط. ويتم تسجيل تلك المنظمات في وزارة الشئون الاجتماعية المسئولة أيضا عن الإشراف على تلك المنظمات التي تعمل تحت قانون الجمعيات. وفي مصر تتقيد حرية منظمات المجتمع المدني بسبب قانون الجمعيات الجديد تقيداً شديداً. حيث يجرم القانون الكثير من الأنشطة "غير المصرح بها"، وخاصة تلك الأنشطة التي تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وكذلك تلقي تمويل خارجي دون الحصول على إذن من الجهات الرسمية. وفي حين تعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية تحت القانون القديم كشركات عامة وذلك لتتحاشي الشروط المستحيلة التي يفرضها هذا القانون، يجرم قانون الجمعيات الجديد، -والذي يظل في لبه مماثلا لسابقه تماما-، أنشطة المجتمع المدني التي تقوم بها الشركات العامة. وفي حين يشتمل القانون الجديد على بعض البنود التي تتعلق بعمل المنظمات غير الحكومية وبتكوين والإنضمام إلى الإتحادات والشبكات، تفضل معظم المنظمات غير الحكومية في الواقع البقاء بعيدا عن التسجيل الرسمي كشبكة سواء محلية أو إقليمية أو دولية.

### 4.3 لبنان

الوضع السياسي والاجتماعي في لبنان يجعل منها بلدا فريدا على نحو خاص في المنطقة العربية. حيث يتشكل سكان لبنان طوائف وجماعات دينية مختلفة مثل المسلمين (الشيعة والسنة)، والمسيحيين (المارون، والكاثوليك، والأرثوذوكس الشرقيين "الخلقيدوني"، والكثاوليك اليونانيين، والأرثوذوكس اليونانيين والأرمن والأقباط) وغيرهم من الدروز و العلويين. ومنذ عام 1932 لم يجري إحصاء سكاني رسمي مما يعكس الحساسية السياسية في لبنان فيما يخص التوازن الديني. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن التعداد السكاني بلبنان يقدر بـ 3،826،018، بالإضافة إلى نحو 20.000 لاجئ فلسطيني (وتقدر منظمة الأنوروا بأنهم 350.000).

ومنذ نهاية الحرب الأهلية عام 1990 وتوقيع اتفاق الطائف، واصلت الحكومات المتتابعة تبني سياسات السوق الحرة والتي تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.، وانكماش الطبقة الوسطى، والركود الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة وخاصة بين الشباب وكذلك تزايد الديون. وطبقا لإحصاءات عام 2001، وصل معدل البطالة القومي إلى 12% تقريبا، ويصل إلى 20% للشباب الذكور و 30% للشباب الإناث ما بين 15 و 24 عاما.

وعلى الجانب السياسي، وُضع اتفاق الطائف ليضع أسس التصالح الاجتماعي والسياسي في البلاد. غير أن التصالح الوطني الناتج عن هذا الاتفاق لم يكتمل بعد، حيث مازال هناك سوء تناول حاد وواضح لمشكلة الطائفية والتي كانت من أحد الأسباب الجوهرية للحرب الأهلية. ويعد تزايد انخراط القادة الطائفيين في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد دليلا واضحا على انتشار السياسات الوطنية والجهات السياسية التي تعزز الطائفية.

ومما يزيد الموقف تعقيدا وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فضلا عن حرمان هؤلاء اللاجئين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وكذلك حقهم في الملكية الخاصة وفي الحصول على فرص عمل في المهن التي تطلب المهارات المختلفة. كل هذا يزيد من تعقيدات التعايش المشترك في المجتمع اللبناني. وتصل معدلات البطالة في مجتمع الفلسطينيين في لبنان إلى حدودها القصوي مما يجعل من معسكراتهم التي يقيم فيها أغلبهم مناطق تتسم بظروف معيشة لا إنسانية وكونها تربة خصبة للجنوح والعنف.

وفي تلك الظروف المذكورة أعلاه تعمل منظمات المجتمع المدني في لبنان. وتتحصل لبنان على حصة عالية نسبيا من حيث عدد المنظمات غير الحكومية بالنسبة لتعدادها السكاني. وطبقا لإحصائية موثوق فيها أجرت عام 2002 وصل إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية إلى 4.073، ومنهم حوالي 700 منظمة تعمل على نحو منتظم ومستمر، كما تذكر الجريدة الرسمية أنه يتم تأسيس وتسجيل حوالي 200 منظمة غير حكومية سنويا.

ومن المعروف جيدا أنه على خلاف الدول العربية المجاورة لها، ظل المجتمع المدني اللبناني أقوى وأكثر تحملاً من الدولة. حيث تنشط كنائس ، وجماعات كنسية، وشبكة ضخمة من البنوك والأعمال التجارية، وتراث من النشر، ومستشفيات على مستوى عالي من الكفاءة وغيرها من المرافق الصحية ووسائل الترفيه المزدهرة وقطاع خدمى منتعش، وكثير من الاتحادات المستقلة والجمعيات ونقابات الطلبة والعمال والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم كثيرين.

أثناء الحرب الأهلية، كانت الكثير من المنظمات غير الحكومية على اتصال بالأحزاب السياسية، وتأسس عدد ضخم من المنظمات غير الحكومية الجديدة على يد سياسيين أفراد لتقديم الخدمات الأساسية للجمهور. وبعد الحرب الأهلية، ظهرت تيارات جديدة من المنظمات مثل منظمات البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة ومنظمات تعني بطوائف معينة.

ولا يمثل التسجيل قانونيا مشكلة حقيقية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية اللبنانية، وإنما تدخل السلطات الحكومية هو ما يمثل مشكلة، حيث لا تفضل الحكومة نوعا محددا من المنظمات وتنظر إليهم بتشكك. ومثال على هذا المنظمات غير الحكومية التي تتبنى برامج سياسية والتي تواجه عوائق أثناء إجراءات التسجيل، ويمكن للحكومة أن تتدخل في تسجيل منظمات غير حكومية معينة أو "تطلب": تغيير أهدافهم وأغراضهم.

## 4. ملامح شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية

نقدم في هذا الجزء نتائج البحث فيما يخص الشبكات الإقليمية والمحلية والدولية والبديلة وكذلك فيما يخص خبرة المنظمات الأعضاء التي لها اتصال قوى بشبكات المجتمع المدني سواء الإقليمية أو العالمية. ويخصص الجزء الأخير من هذا القسم لتحليل خبرة الأعضاء وتقييمهم للشبكات الموجودة.

### 4.1 الشبكات الإقليمية

يقدم هذا الجزء نظرة عامة على الـ 13 شبكة إقليمية التي تمثل العينة المختارة للبحث. ونستعرض في هذا القسم تلك الشبكات من حيث الأغراض والأنشطة والعضوية والبنية الهيكلية ومصادر التمويل.

وكما يوضح الجدول (1)، تختلف الشبكات الإقليمية المختارة كعينة للدراسة من حيث حجم العضوية، والتخصص، ومجالات النشاط، والتواصل مع الشبكات العالمية. ومن حيث الموقع، تنقسم العينة كالتالي: 3 منهم في لبنان، و 5 في مصر، و 4 في المغرب، وواحدة في فلسطين. ومن المثير للدهشة حقيقة أن الشبكات في لبنان قد نشطت لمدة زمنية أطول نسبيا من مثيلاتها في مصر والمغرب، حيث تأسست الثلاث شبكات الكائنات في لبنان في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وربما يعود هذا إلى حقيقة أن الأغلبية العظمي من المنظمات غير الحكومية اللبنانية يرجع تاريخ تأسيسهم إلى فترة الحرب الأهلية حيث لعبت تلك المنظمات دورا حيويا في توفير الخدمات الصعب توافرها.

جدول )1(الشبكات الإقليميةفي مناطق الدراسة

| الاتصال | العضوية | التخصص /المجال | سنةالتأسيس | بلدالمقر | الاسم |
|---|---|---|---|---|---|
| | أفراد منتسبين إلى منظمات غير حكومية في خمس دول عربية | انتاج المصادر/ بناء القدرات/ التدريب | 1988 | لبنان | ورشة الموارد العربية (ARC) |
| المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي- المنبر الأترومتوسطي للمنظمات غير الحكومية- الراصد الاجتماعي (Social Watch) | 35 شبكة ومنظمة غير حكومية في 12 دولة عربية | حقوق الإنسان التنمية الإنسانية | 1996 | لبنان | الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ( (ANND |
| منظمة الدمج للإعاقة الذهنية | 17 منظمة محلية وإقليمية تعمل في مجال الإعاقة | الإعاقة/ الدمج/ حقوق الإنسان | 1994 | لبنان | هيئة الإعاقة الفلسطينية (PDF) |
| | 14 منظمة غير حكومية في 8 دول عربية | قضايا الجندر وقضايا المرأة | 1993 | فلسطين | منتدى المرأة العربية (AISHA) |
| - المنظمة العالمية لتبادل المعلومات حول حرية الرأى والتعبير (IFEX) - البوابة العربية لحقوق الإنسان | 130 منظمة غير حكومية | معلومات حقوق الإنسان/ حملات/ تدريب/ إصدارات | 2003 | مصر | الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان |
| المجلس العالمي لتعليم الكبار | 85 منظمة في 13 دولة | بناء القدرات، وإصدارات حول التعليم ومحو الأمية | 1999 | مصر | الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار |
| الاتحاد العالمي لمشاركة المواطنين (CIVICUS) | 1000 منظمة | بناء القدرات، البحث، قاعدة بيانات للمنظمات | 2002 | مصر | الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية (SHABAKA) |
| هابيتات- الاتحاد الدولي للموئل | | حقوق الأرض وحقوق الإنسان | 2000 | مصر | شبكة حقوق الأرض والسكن (HLRN- MENA) |
| - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ECA - الإسكوا ESCWA | 260 منظمة من 14 دولة عربية | البيئة بناء القدرات | 1990 | مصر | الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للبيئة والتنمية (RAED) |
| المنتدى الاجتماعي الأوروبي | 270 منظمة من شمال أفريقيا و 55 منظمة من دول أوروبية | التنسيق بين المنظمات والحركات | 2004 | المغرب | المنتدى الاجتماعي المغربي (MSF) |
| | 14 مجموعة من 6 دول عربية | الديمقراطية/ حقوق الإنسان | 2006 | المغرب | الهيئة التنسيقية لمنظمات حقوق الإنسان في المغرب العربي (CMODH) |
| الشراكة الأورو- متوسطية | 31 منظمة من 5 دول | الديمقراطية/ حقوق المرأة/ المواطنة | 1994 | المغرب | التحرك الإيجابي من أجل حقوق المرأة بالمغرب العربي (APDFM) |
| | غير موجود | تعزيز الثقافة واللغة الأمازيغية، والبيئة | 2004 | المغرب | الشبكة الأمازيغية للمواطنة |

الأهداف والأنشطة

يخلص البحث إلى اتفاق واسع المدى فيما بين عناصر المجتمع المدني في الثلاثة دول على الحاجة إلى التشبيك في المنطقة العربية. وجاءت إجابات مثل "لمواجهة العولمة وآثارها السلبية على الدول العربية"، و"تقوية الدول العربية وتوحيد مصالحها"، أو "أهمية الجهد التنسيقي لمنظمات المجتمع المدني على كل المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق الأهداف المرجوة" من أغلب المستجوبين كغرض أساسي للمشاركة في الشبكات أو من تأسيسها.

في لبنان، يتمثل الهدف الأساسي لورشة الموارد العربية (ARC) في تحديد وتقديم مصادر بشرية وتقنية، وبناء قدرات الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، بالإضافة إلى هدف آخر وهو انتاج ونشر المعرفة في عدد من المجالات المحددة وهي: الطفولة المبكرة وحقوق الطفل، الصحة الأولية، التعليم، الإعاقة والدمج وتنمية المجتمع. وتتبنى الشبكة استراتيجية العمل مع المنظمات غير الحكومية أو المنظمات في المنطقة من خلال إمدادهم بالمعرفة أو بناء قدراتهم لتنفيذ البرامج والمشاريع، ولهذا لا تقوم الشبكة بتنفيذ برامج أو مشاريع. وتمثل (ARC) مقاربة متفردة لمفهوم الشبكة والتشبيك. حيث تركز بشكل أساسي على عملية التشبيك نفسها أكثر من تركيزها على مخرجات أو نتائج تلك العملية. ومن خلال فريق من المدربين من دول مختلفة لهم خلفيات مهنية متنوعة، بدأت الشبكة في توسيع أنشطتها في الكثير من دول المنطقة، ووفقا لما أدلاه مدير الشبكة أنه من أنجح الأمثلة على ذلك برنامج تنمية الطفولة المبكرة (Early Childhood Development (ECD).

والهدف الأساسي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية Arab NGO Network for Development (ANND)، هو خلق قنوات اتصال وتواصل فيما بين المجتمعات المدنية المحلية والإقليمية والدولية. وكذلك تتمثل مهمتها في تقوية عمل المجتمعات المدنية العربية والمنظمات غير الحكومية العربية في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، والبني الاجتماعية والديمقراطية، والحكم الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق البيئة. وتسعى (ANND) إلى أن تكون جزءً من الحركة الاجتماعية العالمية المناضلة من أجل العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. حيث تحاول بناء جسور بين الحملات المحلية للمجتمعات المدنية العربية والحركة الاجتماعية العالمية وبالعكس. ولتحقيق أغراضها، تعتمد (ANND) عدة استراتيجيات: 1) التشبيك و بناء الاتحادات، 2) توفير المصادر والأبحاث، 3) حملات المناصرة، 4) بناء قدرات المنظمات الأعضاء بها.
وتدير (ANND) حالياً ثلاثة برامج رئيسية وهم: 1) برنامج العولمة والتجارة والذي يقوم بمتابعة منظمات واتفاقيات التجارة التي صادقت عليها الدول العربية في الأربعة مجالات الأساسية في التجارة: منظمة التجارة العالمية WTO، والشراكة الأورومتوسطية، واتفاقية التجارة العربية الإقليمية واتفاقيات التجارة الثنائية بين الدول العربية. 2) برنامج التنمية والذي يركز على حملة الأهداف التنموية للألفية (MDGs)، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات. و 3) برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يركز على الإصلاح الديمقراطي والمبادرات الديمقراطية في العالم العربي، وتعزيز إطار العمل القانوني للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية.

والهدف الأساسي للشبكة الإقليمية الثالثة في لبنان (PDF) هو التعرف على وخدمة اللاجئين الفلسطينيين المعاقين في لبنان والدول العربية. ويتمثل غرضها الأساسي في التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات غير الحكومية العاملة مع المجتمعات الفلسطينية على المستوى الإقليمي، والمشاركة في البرامج المشتركة، ورصد أوضاع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وبناء قاعدة بيانات للاجئين الفلسطينيين المعاقين. وتهدف أنشطة الشبكة إلى إعانة الأفراد المعاقين وإمدادهم بالأجهزة التي يحتاجونها، واستكمال قاعدة بيانات عن حجم الظاهرة وأنواع الإعاقات بين اللاجئين الفلسطينيين، وبناء قدرات العاملين مع الأفراد ذوى الإعاقات. وأخيراً، تشارك (PDF) أيضا في التشبيك والتنسيق بين الأعضاء وحشد الجهود من أجل الدعوة لتعديل التشريعات ذات الصلة بالإعاقة على المستويات الإقليمية والمحلية والدولية.

وفي فلسطين كمقر لها، تركز AISHA على قضايا المرأة العربية، ويتمثل الغرض الأساسي للمنظمة في التنسيق بين المنظمات العاملة مع و من أجل النساء في المنطقة العربية ومن أجل توحيد جهودهم المبذولة في الدفاع عن حقوق المرأة ورفع الوعي بشأن تلك الحقوق.

وللشبكات الخمس الكائنات فيمصر أغراضا أكثر تنوعا وذات مجال أوسع. فعلى سبيل المثال يتمثل الغرض الأساسي للشبكة العربيةلمعلومات حقوق الإنسان في خلق تواصل بين كل منظمات ومجموعات حقوق الإنسان العربية. ويتحقق هذا من خلال إنشاء موقع إلكتروني تنشر به أخبار وأنشطة وبيانات منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية. فضلا عن توفير التدريب للنشطاء والمنظمات، وتنظيم الحملات للمطالبة بإطلاق سراح نشطاء حقوق الإنسان. أما عن الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليمالكبار فتركز على مجال عمل محدد من خلال توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وذلك بالتخطيط لأنشطتهم. وتهدف كذلك إلى تقوية التواصل والتنسيق بين تلك المنظمات. وتقوم الشبكة بتنظيم ورش العمل حول تلك القضايا وكذلك حول دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وللشبكة غرض أكثر امتدادا، حيث تعد أكبر شبكة مجتمع مدني إقليمية في العالم العربي، وتهدف إلى تدريب العاملين والمتطوعين في المنظمات غير الحكومية العربية على تنمية قدرات منظماتهم، وعلى البحث بناء على التحرك Action-oriented research وخلق قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية العربية. وتتركز الأنسطة الأساسية للشبكة على تنظيم ورش عمل حول مواضيع مختلفة مثل التطوع (القاهرة 2001)، وبناء قواعد البيانات (القاهرة 1999)، وتمثيل المنظمات غير الحكومية العربية في العديد من المؤتمرات والتجمعات الدولية وخلق قواعد بيانات لـ 3735 منظمة غير حكومية في 8 دول عربية (2000).

وعن شبكةحقوقالأرض والسكن **(HLRN-MENA)** فهي واحدة من أربع مهام متخصصة focal points أعضاء مقر في الاتحاد الدولي للموئل (هابيتات- HIC). وتهتم أساساً بقضايا حقوق الإنسان في مجالات السكن والأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الشرق الأوسط (الدول العربية وتركيا)، وجنوب آسيا، وكذلك في بعض المناطق بأمريكا اللاتينية والصحراء الأفريقية Sub-Saharan Africa. وتتشارك الشبكة مع هابيتات في الأغراض التالية: دعم الوعي العام بخصوص مشاكل واحتياجات المستعمرات البشرية على المستوي العالمي، الدفاع عن حقوق الفقراء والنازحين والمشردين والذين لا يتوفر لهم السكن الملاءم، الدفاع عن والدعوى من أجل الإدراك الكامل لحق جميع الأشخاص في مكان آمن للعيش فيه بسلام وكرامة، وإدارة منبر لوضع وتصميم استراتيجيات موحدة لحقوق السكن. ولتحقيق تلك الأغراض، صممت الشبكة موقع إلكتروني ليتسنى لأعضاءها الدخول على قاعدة البيانات والتسجيل والمشاركة في منتدى النقاش وكذلك تقوم بتنظيم ورش العمل التدريبية.

وتهدف الشبكة العربيةللمنظمات غير الحكومية للبيئة والتنمية **(RAED)** إلى جمع ونشر وتداول المعلومات حول مختلف مشاكل البيئة والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن بين أغراضها خلق أنشطة شعبية جديدة، وبناء قدرات المنظمات الأعضاء بها. ولتحقيق أهدافها تقوم الشبكة بنشر مطويات عديدة حول قضايا بيئية مختلفة وكذلك تقوم بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية.

وفي حين تستهدف الشبكات الإقليمية في مصر ولبنان كافة الدول العربية، تستهدف الشبكات الأربعة الكائنة في المغرب دول شمال أفريقيا بشكل أساسي وكذلك المجتمعات المغربية في الدول الأوروبية. وكما ذكرنا سالفا، تأسست الشبكات الإقليمية الكائنة بالمغرب حديثا، ولهذا تقتصر أغلب أنشطتهم على تنظيم ورش العمل والمشاركة في المنتديات. وجدير بالملاحظة أن الاهتمام الأساسي لأغلب الشبكات والمنظمات المغربية هو حقوق الإنسان والديمقراطية.

يعدالمنتدى الاجتماعي المغربي **(MSF)** أحد المبادرات التي نشأت حديثا، ويهدف إلى توحيد الحركات الاجتماعية والجمعيات والنقابات المهنية في دول شمال أفريقيا. وتركز بشكل خاص على مشاركة الشباب والنساء في الحركات الاجتماعية والمجتمعية. كما تهدف أيضا إلى حشد المجتمعات الصغيرة في مواجهة الآثار المدمرة لليبرالية الجديدة والعولمة.

وتهتم الهيئة التنسيقيةلمنظمات حقوق الإنسانبالمغرب العربي **(CMODH)** أيضا على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتهدف إلى تعزيز العلاقات فيما بين منظمات حقوق الإنسان المغربية والحركات الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر يعدالتحرك الإيجابي من أجل حقوق المرأةبالمغرب العربي **(APDFM)** شبكة قطاعية تركز على قضايا المرأة في دول المغرب الغربي. وتهدف إلى تشجيع تداول المعلومات والخبرات بين النساء في دول المغرب العربي. كما تدعم مشاركة النساء والرجال كأشخاص كاملي المواطنة وتسعى إلى إدراك المساواة بين الجنسين.

وأخيرا، الشبكة الأمازيغية للثقافات، وهى شبكة جديدة تركز على تعزيز الهوية الثقافية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحقوق البيئية. مع منح اهتمام خاص بالثقافة واللغة والهوية الأمازيغية.

العضوية

في المجمل، تشكل المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني الكتلة الأساسية لعضوية الشبكات الإقليمية محل الدراسة. وفي حين يلتحق بالشبكات الإقليمية الموجودة بمصر ولبنان أعضاء من كافة الدول العربية، تقتصر عضوية الشبكات الإقليمية الموجودة بالمغرب على المنظمات من دول شمال أفريقيا، وربما يعود هذا إلى التراث اللغوي والتاريخي لمنطقة المغرب العربي والذي يميز شعوبها، بما في ذلك عناصر المجتمع المدني بالطبع، عن بقية العالم العربي. وفي العموم، عضوية كافة الشبكات مفتوحة لأى منظمة غير حكومية أو جمعية أهلية طالما تتفق معها في الرؤية والأغراض.

يتفاوت حجم العضوية تفاوتا كبيرا فيما بين الشبكات المختلفة. ففي حين يلتحق 13 فردا فقط منتسبين لمنظمات غير حكومية من أربع دول عربية بعضوية ورشة الموارد العربية، تتشكل عضوية )ANND( من عدد أضخم بكثير يصل إلى 263 منظمة من 12 دولة عربية. وعلى الجانب الآخر، تتكون عضوية الـ PDF هيئة الإعاقة الفلسطينية من 17 منظمة وجمعية أهلية من كل أرجاء المنطقة العربية. وبالمثل، تتكون عضوية AISHA من 14 منظمة مرأة من 8 دول عربية وهم: تونس والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب والأردن والسودان. بينما تتميز SHABAKA عن كل الشبكات الإقليمية بالـ 1000 منظمة عضو. ومع هذا لبعض الشبكات الأخرى قاعدة عضوية أصغر من ذلك، كالشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار )ANLAE(

وفي حين تتطلب عضوية بعض الشبكات إجراءات تسجيل عضوية ورسوم عضوية مثل )ANLAE( و SHABAKA، لا تتطلب العضوية في شبكات أخرى مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان سوى خطاب طلب عضوية من المنظمة الراغبة في العضوية. وفي حالات محددة، تضع الشبكات فئات مختلفة من العضوية، ومثال لهذا، يوجد بشبكة RAED التي تتخذ من القاهرة مقرا لها عدة فئات من العضوية وهى: عضوية فاعلة، عضوية شرفية، وعضوية داعمة، وعلى الأعضاء الفاعلين فقط دفع رسوم العضوية ويمكن أن يكونوا أفراد أو منظمات غير حكومية.

أما عن الشبكات الإقليمية الموجودة في المغرب، وجدنا أن أغلب المنظمات الأعضاء بها من الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا والمغرب. وبالنسبة لشبكتي MSF و CMODH فلديهم أيضا ممثلين من المجتمع المغربي ببعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا وأسبانيا وإيطاليا. والحقيقة التي تتميز بها الشبكات الإقليمية الموجودة بالمغرب أن عضويتها لا تقتصر فقط على المنظمات غير الحكومية بل تمتد لتشمل أيضا النقابات المهنية والاتحادات العمالية والحركات الاجتماعية.

الهيكل التنظيمي

للأغلبية العامة من الشبكات الإقليمية هيكل تنظيمي مركزي بحت. ومن هذا النموذج يُخلق نظام مركزي لقيادة الشبكة وعملها كبؤرة اختصاص. وعلى الرغم من كون هذا النظام له فاعلية من حيث عدة أوجه، أى من حيث القدرة على اتخاذ المبادرات والإسراع في عملية اتخاذ القرار، إلا أنه بالتأكيد يحد من إمكانية مشاركة الأعضاء وغالبا ما يمركز القوة في يد شخص واحد، عادة ما يكون المدير. ومثال على هذا الحال ANND حيث تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة فقط كل عامان. وتنتخب الجمعية العامة في اجتماعها المنعقد كل عامان لجنة تنسيقية تتكون من 12 ممثل كل منهم من دولة عضو. وفي حين ينوط بتلك اللجنة إنهاء البرامج والوثائق ومتابعة تنفيذ تلك البرامج، يحظى المدير التنفيذي بجميع الصلاحيات في عملية اتخاذ القرار فيما يخص القضايا الهامة كتعيين طاقم العمل بالشبكة. وبالمثل، يوجد نفس الهيكل التنظيمي في الـ PDF. غير أن مركز جمع المصادر يتمتع بهيكل تنظيمي أكثر مرونة.

وتتمتع جميع الشبكات الإقليمية الموجودة بالقاهرة بمستوى عالي من الهيكل التنظيمي، فيما عدا الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والتي لا يتوفر لديها هيكل تنظيمي بعد. حيث تقع مسئولية إدارة الشبكة على عاتق المدير التنفيذي و ستة من أعضاء طاقم العمل الفنيين. كما تعتمد الشبكة أيضا على شبكة واسعة من المتطوعين من جميع أنحاء العالم العربي. أما فيما يخص الثلاث شبكات الأخريات، فلديهم تعريفا واضحا للهيكل التنظيمي. ولدى الشبكة

العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار و SHABAKA و RAEDجمعية عمومية، ومجلس تنفيذي أو لجنة تنفيذية أو مجلس أمناء وأمانة عامة. ولديهم كذلك إرشادات وأنظمة داخلية واضحة للغاية عن كيفية انتخاب تلك الأجهزة وكيفية قيامها بعملها. ولعل هذا المستوى العالي من البيروقراطية يعد انعكاسا للثقافة السياسية في مصر بما تتميز به من الشخصانية في الحكم. ويوجد مثل هذا النموذج في AISHA، والتي تتكون جمعيتها العمومية من كافة المنظمات الأعضاء، ولجنة تنفيذية والمنسق العام الذي ينتخب من قبل الجمعية العمومية كل ثلاثة أعوام.

أما شبكة حقوق الأرض والسكن فهي نموذج مختلف تمام الاختلاف، حيث أن أعضاء مجلس إدارتها هم أيضا أعضاء في الاتحاد الدولي للموئل وشبكة البيئة المستدامة HIC Habitat Sustainable Environment Network (HSEN). وعلى المستوي التنظيمي تمتد شبكة حقوق الأرض والسكن حيث يديرها خمسة من أعضاء طاقم العمل فقط بالإضافة إلى عدد من المتدربين الداخليين الذين يساعدون في الإدارة والأمور والإدارية في كلا من شبكة حقوق الأرض السكن والمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للموئل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التمويل

تكررت قضيتي الاستمرارية والتمويل مرارا وتكرارا خلال إعداد هذا البحث. حيث تفتقر معظم الشبكات الإقليمية العربية في المنطقة العربية إلى تنوع مصادر التمويل، ويعتمدون بشدة على مصادر التمويل الأجنبية تحديدا. وتعتمد الكثير من الشبكات المختارة في عينة البحث على التمويل المخصص لمشروع محدد والذي يحصلون عليه من المنظمات غير الحكومية أو منظمات المنح الدولية. ومع هذا وفي حين تعتمد أغلبية الشبكات على المانحين الدوليين أو الوطنيين لتأمين التمويل اللازم، تعتمد قلة من الشبكات جزئياً على التبرعات المحلية أو/ و رسوم العضوية. إلا أن مركز جمع المصادر العربية ARC يعد حالة مختلفة حيث يقوم بتنمية جزء من مصادر الدخل من عائد الخدمات وعائد بيع المصادر. وكذلك تفتخر SHABAKA بكونها لا تعتمد على التمويل الأجنبي (غير العربي). حيث تعتمد بدلا من هذا على منح ثابتة من عدة منظمات عربية.

ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن بعض الشبكات وخاصة من الموجودة في مصر )الشبكة العربيةلمعلومات حقوق الإنسان و الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليمالكبار ( يواجهون حاليا مأزق مالي يهدد مستقبل عملهم واستمراريتهم.

4.2الشبكات المحلية/الوطنية

لغرض تلك الدراسة، تم إجراء المقابلات مع 15 شبكة محلية للوقوف على مؤشرات عن خبرة منظمات وعناصر المجتمع المدني في التشبيك على المستوى المحلي، حيث تعد تلك الخبرة من أحد العوامل الهامة في تشكيل وتنمية خبرتهم وجهودهم في التشبيك على المستوى الإقليمي والعالمي. وفيما يلي وصفا عاما لتلك الشبكات من حيث الأغراض والأنشطة والعضوية والهيكل التنظيمي ومصادر التمويل المتنوعة.

وفي حالات كثيرة أوضحت الإجابات أن العمل من خلال الشبكات المحلية يعد بمثابة استراتيجية للتغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في العمل بمفردها. كما أشاروا إلي المنافع الأخرى التي تعود على المنظمات المنفردة من التشبيك والتنسيق مع المنظمات الأهلية الأخرى مثل تبادل وتداول المعارف والخبرات، وإتاحة الفرص للحصول على تمويل، والمشاركة في المعلومات، وفي المواد التقنية والداعمة، وفي معين المصادر، وكذلك تعزيز مستوى الفاعلية والكفاءة من خلال التخطيط للمشاريع المشتركة. وبالنسبة لمنظمات أخرى أوضحت إجاباتهم أن التشبيك بالنسبة لهم يعني المساهمة في التقليل من التنافسية الموجودة بين المنظمات، وتمكين المنظمات المنفردة من بناء قدراتهم وتيسير كسب الدعم والعمل الدعوى في قضايا معينة.

وفي المجمل، ثبت أن الشبكات المحلية في الثلاثة دول محل هذا الدراسة يعملون بشكل أفضل بكثير من الشبكات الإقليمية الموجودة في تلك الدول. وباستثناء قليل من الشبكات المحلية (مثلتجمعالمؤسسات الأهلية- صيدا، هيئة التنسيق الفلسطينية، و AMSED بالمغرب) الذين يعملون في مجالات متنوعة، غالبا ما تعمل الأغلبية من الشبكات المحلية في مجال عمل محدد مثل حقوق الإنسان، أو الإعاقة، أو حقوق المرأة، أو حقوق الطفل.

جدول )2(الشبكات المحلية

| الاتصال | العضوية | المجال التخصص | سنة التأسيس | دولة المقر | الاسم |
|---|---|---|---|---|---|
| | 42 منظمة | برامج اجتماعية واقتصادية وصحة متنوعة | 1985 | لبنان | تجمع المؤسسات الأهلية - صيدا |
| | 9 منظمات تعمل في مجال الإعاقة، وهيئة إنقاذ الطفولة | الإعاقة والدمج | 2003 | لبنان | شبكة الدمج |
| SHABAKA | 18 منظمة فلسطينية | تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين | 1994 | لبنان | هيئة التنسيق الفلسطيني |
| رابطة المرأة العربية | 13 منظمة نسوية | تعزيز المساواة بين الجنسين | 2004 | لبنان | شبكة المرأة اللبنانية |
| | 15 منظمة غير حكومية | الحقوق والتمكين والمشاركة | 1992 | لبنان | تجمع الهيئات الأهلية التطوعية |
| | | قضايا المرأة والمساواة | 2002 | مصر | الاتحاد الوطني للمرأة |
| ARC | 80 منظمة | حقوق الطفل | 1996 | مصر | ائتلاف حقوق الطفل |
| | 34 جمعية | حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الديمقراطية | 1996 | المغرب | Espace Associatif رابطة الجمعيات |
| | 300 منظمة محلية ودولية | القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية | 1993 | المغرب | الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED) |
| | عدد من المدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | | المغرب | الشبكة المغربية للتعليم والمصادر (MEARN) |
| | 7 جمعيات واتحادات | حقوق الإنسان والمواطنة | 2001 | المغرب | شبكة فضاء المواطنة Reseau espace de la citoyennete |
| | | حقوق الإنسان والحقوق المدنية | 1979 | المغرب | الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) |
| | | حقوق الإنسان | 1988 | المغرب | المنظمة المغربية لحقوق الإنسان |
| | | حقوق الإنسان | | المغرب | رابطة المواطنة (FC) |
| | | المواطنة والديمقراطية | 2003 | المغرب | منتدى البدائل (FMAS) |

الأهداف والأنشطة

تسعى معظم الشبكات المحلية إلى تنمية الموارد المالية والبشرية للمنظمات أعضائها، وبناء قدراتهم، وتنسيق جهودهم وخدماتهم. وعلى سبيل المثال تنشط شبكة )تجمع المؤسسات الأهلية- صيدا( اللبنانية في تنسيق الخدمات التي تقدمها المنظمات الأعضاء بها، وكأحد أقدم الشبكات في المنطقة تعد الشبكة الوحيدة في لبنان التي يعمل فيها منظمات لبنانية وفلسطينية فعلياً معا. ففي كل الشبكات والمنظمات اللبنانية الأخرى، هناك فصل واضح بين هؤلاء الذين يعملون مع ومن أجل فلسطينيين وأولئك الذين لا يعملون مع الفلسطينيين أو من أجلهم. ومن الجانب الآخر، نشأت هيئة التنسيق الفلسطيني كاستجابة لممارسات التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين بلبنان، وذلك لتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات للفلسطينيين. بهدف أفضل استخدام ممكن للمصادر المتاحة من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات اللاجئين، وكذلك لتجنب تقديم نفس الخدمات من عدة مصادر.

وبالمثل، تهدف أيضا تجمع الهيئات الأهلية إلى التنسيق بين مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة بغرض تقوية دورهم في المجتمع لتعزيز التضامن والتعاون بين اللبنانين. وتعمل كذلك على خلق علاقات وشراكات أقوى مع الحكومة والقطاع الخاص، من خلال برامج وأنشطة مشتركة محددة في مجالات التعليم والصحة على الأخص.

أما الغرض الأساسي لشبكةالدمج فيتمثل في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الأسرية، والمؤسسات التعليمية والمجتمع عموماً بخلق مناخ أليف، وذلك من خلال حملات رفع الوعي، والتدريب، ونشر الدوريات والعمل مع الوالدين والمعلمين.

وفي مصر يوجدالائتلاف الوطني للمرأة، وهى مبادرة مشتركة بين المجلس الوطني للمرأة ومركز التنمية والنشاطات السكانية(CEDPA)، وهى محاولة شابة لتنسيق ائتلاف وطنى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة في مصر . ويهدف الإئتلاف/ الشبكة إلى رفع وعى المسئولين في مختلف الأجهزة الحكومية حول قضايا المرأة، وشن حملات الدعوى لدمج تلك القضايا في السياسات العامة، ومناهضة التمييز وعدم المساواة في المجتمع.

والشبكة المصرية الأخرى ضمن عينة البحث هىأئتلاف حقوق الطفل، والذي كان وليد حوار بين مجموعة من 22 منظمة غير حكومية تعمل في مجال الطفولة بدعم من اليونيسيف. والهدف الأساسي من الائتلاف هو توحيد جهود المنظمات غير الحكومية للعمل على القضايا المتعلقة بحقوق الطفل. ونظرا لصعوبات التسجيل كائتلاف لجأت الـ 20 منظمة إلى اختيار إحدى المنظمات منهم كمنظمة محورية لتمثيل الإئتلاف قانونياً. وتحقق الشبكة غرضها من خلال تنظيم حملات موجهة إلى الشباب والأطفال في مختلف المحافظات لتعليمهم وتعريفهم اتفاقية حقوق الطفل. وفي سعيها لرفع الوعي عن حقوق الطفل، تنظم الشبكة ندوات مع المفكرين والنشطاء لمناقشة سبل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في السياق المصري.

تركز معظم الشبكات المحلية في المغرب على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولهذا نجد لديهم أغراضا وأنشطة مشتركة وتقريبا متشابهة. والخمس شبكات المتضمنين في عينة البحث هم: **Espace Associatif**، والجمعية المغربيةللحقوق الإنسانية **(AMDH)**، والمنظمة المغربيةللحقوق الإنسانية **(OMDH)**،ومنتدى المواطنة **(FC)**،ومنتدى البدائلبالمغرب **(FMAS)**، وشبكة فضاء المواطنة. ويمكن تلخيص الأغراض العامة لتلك الشبكات فيما يلي:
دعم الديمقراطية، وإندماج فعال للمرأة في نسيج المجتمع ومشاركتها في الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان (كجزء من مبدأ عالمي)، ورفع الوعي بحقوق الإنسان الفردية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفاع عن وحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والتضامن في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، ودعم وتنسيق المبادرات الساعية لروح المواطنة.

تركز الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات في سبيل تحقيق أغراضها بشكل أساسي على تنظيم المؤتمرات وورش العمل لرفع الوعى بقضايا حقوق الإنسان وفضح انتهاكات حقوق الإنسان. ولدى بعض المنظمات برامج تتعلق بالمواطنة، والتحول الديمقراطي ومشاركة المواطنين. إلا أن ما يميز شبكة AMSED عن الشبكات الأخرى هو اهتمامها الخاص بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ برامج التنمية الذاتية للفئات الأكثر فقرا في السكان وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المهمشة.

وكذلك تختلف MEARN من حيث أغراضها، فرغم أنها تركز اهتمامها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ( ITC)، إلا أن لديها إمكانية كبيرة لتشجيع فكرة التشبيك بين دول شمال أفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط كذلك، وتهدف الشبكة إلى دعم سياسات وزارة الاتصالات، وجمع المصادر، وبناء شراكات ومعارف فعالة في مجال تطوير التعليم من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس المغربية. وتتفرد الشبكة من بين كل الشبكات الأخرى في المنطقة العربية في كونها تعمل مع الشباب حيث تقوم بتدريبهم على تكنولوجيا الاتصالات وتعريفهم برؤية التشبيك، ومن ثم فإن لديها أمكانية كبيرة للبناء عليها في المستقبل.

العضوية

وما يتضح من الجدول 2، أن للشبكات المحلية عضوية أصغر من عضوية الشبكات الإقليمية.وفي لبنان الشبكات التي تعتمد مجموعة واسعة من الأغراض كشبكةتجمعالؤسسات الأهلية و هيئةالتنسيق الفلسطينية هم الأكبر من بين الشبكات، وذلك مقارنة بالشبكات التي تركز على مجال محدد وأغراض محددة بوضوح مثل (شبكةالدمج). وهناك

بعض الشبكات التي تقصر عضويتها على المناطق الجغرافية التي تعمل بها (تجمع في صيدا)، بينما تمتد شبكات أخرى بعضويتها إلى أنحاء أخرى في البلاد.
وفي مصر، تعمل شبكتي الائتلاف الوطني للمرأة وائتلاف حقوق الطفل في الكثير من محافظات مصر، ولهذا تتوفر لهم قاعدة ضخمة من العضوية. ويقيم الائتلاف الوطني للمرأة أنشطته في ستة محافظات وهى: المنيا وبني سويف، والفيوم، وقنا، والعريش وسوهاج، وقد أختيرت تلك المحافظات بناء على تقرير التنمية البشرية المصري (2003) والذي أوضح أن تلك المناطق هى التي تواجه أوسع الفجوات بين الجنسين من بين جميع أنحاء مصر الأخرى. أما ائتلاف حقوق الطفل فيتكون من 80 منظمة عضو من جميع أنحاء البلاد، ومنهم من لديه فروع في محافظات مختلفة.

وفي المغرب، تفتح معظم الشبكات أبواب عضويتها لكافة أنواع المنظمات مثل النقابات والاتحادات المهنية. وتعمل الـ AMSED بشراكات مع الجمعيات المحلية، وكذلك مع مؤسسات الدولة، والأجهزة الحكومية المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ولهذا فهى تتمتع بقاعدة ضخمة من العضوية.
وفي المجمل، تتميز المغرب بعدد المنظمات التي تعمل مع المؤسسات الحكومية من قرب، حيث تؤخذ الحكومة/الدولة كشريك من ضمن الشركاء في كثير من أنشطتهم. بينمافي مصر، يعد الأئتلاف الوطني للمرأة بمثابة (الابن) للمجلس الوطني للمراة، مجلس (شبه حكومي)، ولا تعمل شبكة واحدة في مصر بالشراكة، أو حتى بالتواصل السلس مع الحكومة. حيث انتقدت معظم الشبكات التي أجرينا معها المقابلات (المحلية والإقليمية) المجلس الوطني للمرأة لكونه امتدادا طبيعيا لبيروقراطية الدولة.

الهيكل التنظيمي
يمكن تمييز نوعان من الهيكل التنظيمي في تلك العينة من الشبكات المحلية. يتسم النوع الأول بالمركزية والرسمية الموجودة في الشبكات الإقليمية. ويمكن وصف النوع الثاني بكونه تشبيك أفقي، حيث يشارك الأعضاء في عملية اتخاذ القرار بقدر متساو، وحيث يمكن ملاحظة درجة من المرونة والاستقلالية التي تتمتع بها كل منظمة عضو.

وفي مصر والمغرب تعتمد الشبكات المحلية النوع الأول من الهيكل التنظيمي، مع تحديد جيد للمسئوليات، ووجود جهاز مركزي يقود الشبكة ويتخذ أغلب القرارات الأساسية.

والصورة في لبنان مختلفة، حيث تتخذ القرارات بشكل جماعي على يد جميع الأعضاء الذين يجتمعون شهرياً. ويلعب الجهاز التنسيقي أو التنفيذي دور تيسيري لاستشارة جميع الأعضاء ليصل في النهاية إلى قرار جماعي. ومن الجدير بالملاحظة أن كافة الشبكات في لبنان غير مسجلين رسميا وليس لديهم مقر رسمي، حيث يعملون عادةً من خلال المنظمات غير الحكومية المسجلة. وبالسؤال عن السبب وراء هذا الإجراء، أشارت معظم الإجابات بأن تلك الطريقة هى الأسلم لتجنب تمركز السلطة وممارسة الفساد، وكذلك لضمان الفاعلية حيث تهدر طاقات كثيرة في محاولات وضع هيكل تنظيمي مستقل للشبكة. كما يفيد هذا النظام أيضا على نحو ما في منع تحول النشطاء في الشبكة إلى موظفين في الشبكة.

التمويل
مثلها في ذلك مثل الشبكات الإقليمية، تعتمد أغلبية الشبكات المحلية على وكالات التمويل لتأمين تمويل سواء للشبكة عموماً أو لمشاريع محددة. وتعتمد بعض الشبكات، وخاصة تلك الموجودة بلبنان، على تبرعات و/ أو رسوم العضوية. فيما عدا شبكة الدمج Inclusion Network، التي تحصل على دعم من الحكومة وذلك عبر وزارة الشئون الاجتماعية،

ومن الملحوظ في حالة لبنان، أن وزارة الشئون الاجتماعية تقوم بتوجيه المنظمات غير الحكومية نحو توفير خدمات محددة مما لا تتمكن الوزارة من توفيرها، ويتحقق هذا من خلال عقود تحدد بوضوح نوع وجودة الخدمات المتوقع توفيرها من خلال المنظمة. وينتقد رئيس الاتحاد الوطني للمنظمات غير الحكومية (جهاز مسئول عن التفاوض في تلك العقود بين وزارة الشئون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية) تلك العقود، ويعتقد إنها بدافع من أجندة سياسية، وتميل لخلق تنافسية ونزاعات فيما بين المنظمات غير الحكومية.

### 4.3 الشبكات الدولية

ما يجعل المغرب حالة متفردة، هو وجود عدد من الشبكات ذات رؤية وبعداً دولية. حيث شاركت عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك ايضا الاتحاد الأوروبي، في خلق شبكات غير رسمية بين منظمات المجتمع المدني في دول شمال أفريقيا. ومن خلال المشاركة في مواصلة خلق شبكات في المنطقة، تهدف تلك الأجهزة الدولية أن تعمل كشمعة إشعال مؤسسي لتشجيع جمعيات المجتمع المدني التي تعمل معهم على خلق شبكاتهم الإقليمية المستقلة الخاصة بهم في المستقبل. ويتعامل هذا القسم مع الشبكات أو الكيانات الدولية التي عملت كفضاء لحوارات دائرة سادها الطابع الإقليمي. وحتى مع انتقاد موضوعي لتلك المبادرات، مثل مبادرات عملية برسلونة الأوروبية European Barcelona Process أو سياسة الجوار الأوروبي European Neighborhood لفشلها في تحقيق آمال عناصر المجتمع المدني، يحق العرفان لتلك المبادرات لخلقها نوعا من الزخم فيما يخص مسألة التشبيك، أو ينبغي على الأقل اكتشافهم كقنوات لمزيد من الجهود في التشبيك.

جدول )3(المنظمات غير الحكومية الدولية

| العضوية | التخصص /المجال | سنةالتأسيس | المقر | اسم المنظمة |
|---|---|---|---|---|
| الدول الأورومتوسطية (أوروبا وشمال أفريقيا) | -التبادل الثقافي<br>-منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الأورو-متوسطين | 2002 | المغرب | المنتدى الأورومتوسطي للثقافات (FEMEC) |
| 82 منظمة حقوق إنسان وأفراد وأكاديميين من 30 دولة | -حقوق الإنسان | 1996 | المغرب | الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN) |
| 141 منظمة دواية ومحلية وإقليمية. | -حقوق الإنسان | 1998 | المغرب | الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان |

كمَجمع للمحترفين، يدعمالمنتدى الأورومتوسطيللثقافات التبادل الثقافي FEMECكأحد أهم عوامل الشراكة الأورومتوسطية. ويعمل مع المؤسسات والوكالات التي تديرها الحكومة، ومع قطاع المجتمع المدني. ويتمثل الغرض البعيد المدي للـ(FEMEC) في تحقيق شراكة بين الاتحاد الأوروبي، الـ 25 دولة عضو فيه و الـ 12شركاؤه الأورومتوسطيين.ويتحقق هذا من خلال تداول المعلومات المتعلقة بالمولدات الثقافية في منطقة الأورومتوسط، وتنظيم اجتماعات محلية وأورومتوسطية لمناقشة القضايا الثقافية المعاصرة.
أما الغرض الأساسي للشبكة الأورومتوسطيةلحقوق الإنسان EMHRN فيتمثل في نشر المبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما نص عليها إعلان برشلونة Barcelona Declaration وذلك في الدول الشركاء، وفي أرجاء منطقة المغرب والشرق الأوسط، وكذلك تسعى إلى تقوية ودعم وتنسيق الجهود التي يبذلها أعضاؤها لمراقبة التزام الدول الشركاء بمبادئ إعلان برشلونة في مجالات حقوق الإنسان والاهتمامات الإنسانية.

وتهدف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDHأيضا إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإعمال إعلان الأمم المتحدة لعام 1998. مع تركيز خاص على الدفاع عن حقوق المرأة. وفي عملها للدعوى من أجل عولمة اقتصادية مراعية لحقوق الإنسان، تسعى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومسئولية عناصر الاقتصاد، وإعلاء شأن وأهمية حقوق الإنسان على قانون التجارة، ومشاركة المجتمعات المدنية في منظمات العولمة.

العضوية
يأتي المنظمات الأعضاء بالـ (FEMEC) بشكل رئيسي من بيروت والدار البيضاء والقاهرة ورام الله وروما وتونس. أما الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان فبها عدة فئات للعضوية: العضوية المنتظمة، وتشمل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات حقوق الإنسان بالدول الشركاء. والعضوية الفردية، وخاصة الفاعلين في الأنشطة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان. والعضوية المساعدة Associate وتشمل المنظمات والمؤسسات من الدول غير الشركاء الذين لا يستطيعون الالتحاق بعضوية الشبكة كأعضاء مؤهلين وفاعلين. والأعضاء الشرفيين وهم الأفراد الذين لهم مساهمات جوهرية في سبيل تحقيق أغراض الشبكة أو الذين أبدوا تفاني في إعلاء مبادئ إعلان برشلونة. ولا يوجد حاليا أعضاء شرفيين بالشبكة.

توفر الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان خدمة الدعم القانوني لأعضاءها وشركاؤها المحليين، وذلك كجزء من برنامج التعاون بها. وتهدف إلى تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان وزيادة الثقة في منظماتهم، وذلك من خلال التدريب ومخاطبة السلطات. ولا يحظي الشركاء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتمثيل قوي في أنشطة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ففي حين شهدت الفترة ما بين 2001 و 2003 تحركات تنفيذية لبرامج التعاون القضائي في 30 دولة أفريقية و 16 دولة من أمريكا اللاتينية، لم تشارك سوي 12 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مثل تلك البرامج. ومع ذلك بالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ثلاثة ممثلين من دولتي المغرب وتونس.

### 4.4 المنظمات الأعضاء

يقدم هذا القسم نظرة عامة موجزة على عينة من المنظمات غير الحكومية المحلية الأعضاء في شبكات محلية أو إقليمية أو دولية. وذللك بغرض الوقوف على آراء تلك المنظمات الأعضاء في مختلف الشبكات وخبراتهم السلبية والإيجابية المكتسبة من التعامل مع الشبكات، وكذلك اقتراحاتهم بخصوص تحسين وتطوير أداء تلك الشبكات.

جدول (4) المنظمات غير الحكومية الأعضاء

| الاسم | البلد | سنة التأسيس | المجال/التخصص | العضوية في الشبكات |
|---|---|---|---|---|
| جمعية التنمية للإنسان والبيئة (DPNA) | لبنان | 2003 | -حقوق الإنسان (الأطفال والشباب) -حماية البيئة | - رابطة المنظمات غير الحكومية بصيدا SPL - |
| جمعية التضامن والتنمية | لبنان | 1983 | -تنمية والدعم الإنساني للفلسطينيين | ANND |
| التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL) | لبنان | 1976 | -حقوق المرأة -العنف | AISHA- ANND- |
| مؤسسة غسان كنفاني الثقافية | لبنان | 1974 | -تنمية الطفولة المبكرة -الأطفال المعاقين | -رابطة المنظمات غير الحكومية بصيدا PDF- |
| جمعية عامل | لبنان | 1979 | -الصحة والتعليم -تدريب مهني | -الاتحاد اللبناني للمنظمات غير الحكومية -منظمة الصحة العالمية WHO |
| جمعية الشبيبة للمكفوفين (YAB) | لبنان | 1983 | -الدمج في المجتمع -التعليم | -شبكة الدمج -اتحاد آسيا للمكفوفين |
| اتحاد المعاقين اللبنانيين | لبنان | 1981 | -الدمج في المجتمع -حقوق الإنسان | -شبكة الدمج -المنتدى الأورومتوسطي -الاتحاد اللبناني للمنظمات غير الحكومية |
| جمعية التنمية الصحية والبيئية (AHED) | مصر | | -الصحة والإعاقة والبيئة | ANND- -ائتلاف بكين -حركة صحة الناس People Health Movement |
| مؤسسة المرأة الجديدة | مصر | 1984 | -- تحرير المرأة -الديمقراطية والعدالة الاجتماعية | AISHA- -اشتلاف المنظمات غير الحكومية لمراقبة إمال اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة |

يوضح جدول (4) النطاق الواسع لتنوع مجالات عمل المنظمات غير الحكومية اللبنانية، فهناك مجال حقوق الإنسان، وقضايا المرأة، والإعاقة، والدمج في المجتمع، وتنمية الطفولة المبكرة وحقوق الطفل. وفي أغلب الحالات تتعلق الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بالأغراض العامة للمنظمة. حدد 2 من المنظمات اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين كفئة مستهدفة لديهم،

حيث يقومون بتوفير خدمات متنوعة، والمنظمتين هما: مؤسسة غسان كنفاني الثقافية، والتي تعمل في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين بمنطقتي عين الحلوة وصيدا. وتهدف إلى تنفيذ برامج تنمية الطفولة المبكرة للأطفال الفلسطينيين في المعسكر. وقد بدأت حديثا في تنفيذ برنامج للعمل مع الأطفال الفلسطينيين المعوقين. وقد فسر مدير المؤسسة تنفيذ مثل هذا البرنامج قائلاً: " لاتقوم أى منظمة بتوفير الخدمات للأطفال الفلسطينيين، ومن ولهذا يعاني هؤلاء الأطفال من الحرمان من أى نوع من المساعدة المتخصصة، ومن الضروري استهدافهم كفئة منتفعة." وتوفر المؤسسة كذلك دورات تدريب للمعلمين والآباء حول الأطفال المعوقين. والمنظمة الثانية تتمتع بمجموعة أوسع من الأغراض وتستهدف أيضا جميع اللاجئين الفلسطينيين وهى جمعية اتضامن والتنمية. ولديها برامج متخصصة في تنمية المجتمع المحلي، والتعليم والصحة والإعاقة. وتهدف أيضا إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الناشطة لتمكينهم من تفعيل برامجهم الخاصة.

ومن ناحية أخرى، يتمثل الغرض الأساسي للتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL) في رفع وعى النساء من كل المستويات والدعوى من أجل حقوق المرأة. والأغلبية الساحقة من الأعضاء هم نساء لهن تاريخ طويل في النشاط في هذا المجال. وللمنظمة مكاتب فرعية كثيرة في مختلف أنحاء لبنان. وبالإضافة إلى بناء قدرات أعضائها، تقوم المنظمة بإدارة برامج عديدة مثل فصول محو الأمية للنساء، وحملة مناهضة العنف ضد المرأة، والدراسات والأبحاث حول أوضاع واحتياجات المرأة العاملة.

تعد جمعية عامل إحدى أقدم المنظمات غير الحكومية في لبنان، حيث تأسست أثناء الحرب الأهلية ولعبت دورا حيويا في تقديم الإغاثة والتحركات العاجلة. وتهدف المنظمة إلى تحسين الأحوال المعيشية للفئات المهمشة. كعضو مؤسس في تجمع المنظمات غير الحكومية ***NGO's Collectif***، تنشط جمعية أمل في تعزيز الشراكة في مجالات التدريب المهني والصحى والتعليمي.

وتركز جمعية الشبيبة للمكفوفين **YAB** على الإعاقة وتعزيز سياسات الدمج في المجتمع. وتوفر المساعدة التقنية للأطفال والشباب المكفوفين. كما تقدم أيضا دورات تدريبية لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

ومن الجدير بالملاحظة أنه في لبنان، تعمل الأغلبية الساحقة من المنظمات غير الحكومية في شبكات، حيث من الصعب إيجاد منظمات تعمل بمفردها. فكافة المنظمات التي تم اختيارها في عينة البحث أعضاء في شبكة أو أكثر سواء محلية أو إقليمية. ويمكن تفسير تلك الظاهرة بربطها بأوضاع الحرب الأهلية اللبنانية. حيث ساعدتهم خبرتهم في التنسيق والتعاون من أجل التغلب على تحديات الحرب في إدراك أهمية مثل هذا النوع من العمل. وتوضح جومانا كوليت، مديرة وحدة مصادر ودعم المنظمات غير الحكومية بوزارة الشئون الاجتماعية الأمر بقولها "سمح غياب المؤسسات الحكومية أثناء تلك الفترة للمنظمات غير الحكومية بلعب دور رائد في توفير الخدمات وكذلك في تعلمهم هم أنفسهم كيفية تنسيق جهودهم لتحقيق أهدافهم".

وكانت المنظمتان اللتان أجرى مقابلات معهم في مصر هم **AHED** و مؤسسة المرأة الجديدة **(NWF)**. وقد تم اختيارهم لتواصلهم مع شبكات إقليمية ودولية. وتتكون عضوية AHED من 100 عضو. وتعمل من خلال ثلاثة برامج وهم: برامج سياسات وأنظمة الصحة، وبرنامج الإعاقة، وبرنامج البيئة والتنمية. وتعتبر المنظمة ناشطة في دعوتها للتغيير أكثر من كونها موفرة للخدمات. والهدف الأساسي لـ AHED هو دعم التنمية وتنفيذ السياسات والأنظمة البديلة في مجال تنمية المجتمع عموما وفي مجالات الصحة والبيئة والإعاقة على وجه الخصوص. وتنظم المنظمة دورات تدريبية على البحث في أنظمة الصحة للمنظمات غير الحكومية في مصر والمنطقة العربية، بالإضافة إلى إصدار مطويات لرفع الوعي عن أمراض ومشاكل صحية محددة.

تأسست مؤسسة المرأة الجديدة على يد مجموعة من النشطاء النسويين كمجموعة لدراسة قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وتطورت المجموعة لتصير منظمة نسوية، وسجلت مؤخرا كمؤسسة طبقا للقانون رقم 84 لعام 2002. وتتمثل مهمة مؤسسة المرأة الجديدة في إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع من خلال العمل الدعوي، والبحث على أساس التحرك وحشد النساء حول قضايا النوع الاجتماعي المحددة. ومن ثم فهى تهدف إلى دعم وتمكين النساء المهمشات، والمساهمة في تنمية وتنظيم الحركات النسائية في مصر. وتقوم مؤسسة المرأة الجديدة كذلك برصد انتهاكات حقوق المرأة، وتنظيم الندوات وورش العمل وتوفير التدريب للمنظمات الأهلية.

تقييم الشبكات: منظور الأعضاء

في حين توجد موافقة عامة من قبل كافة عناصر المجتمع المدني على أهمية وضرورة التشبيك وتنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني على المستوي المحلي والإقليمي، يوضح تقييم الخبرات الفعلية لمشاركة الأعضاء في تلك الشبكات درجة عالية من خيبة الأمل فيما يخص كيفية تفعيل عمل الشبكات على أرض الواقع.

ومن المثير للاهتمام، وجود اختلاف ملحوظ بين آراء ممثلي الشبكات وآراء الأعضاء بها حول أسباب عدم نجاح خبرات الشبكات الموجودة في المنطقة العربية حتى الآن. فمن ناحية، يؤكد معظم منسقى الشبكات تقريبا على السياق السياسي كأحد

الصعوبات الرئيسية التي تعوق وجود تشبيك فعال في المنطقة. كما يلقون باللوم على النقص في التزام الأعضاء وإحجامهم عن المشاركة الفعالة في الأنشطة المشتركة للشبكة وذلك لأنهم (الاعضاء) يمنحون الأولوية لمنظماتهم وحدها.

ومن ناحية أخرى، يتمحور النقد الرئيسي لأعضاء الشبكات عن خبرتهم في التشبيك على الطبيعة الهرمية والمتعنتة لهيكل الشبكات والذي يهمشهم ويقصيهم عن عملية اتخاذ القرار. والمثال الحي على ذلك هو حالة الـ ANND (سابقا وحاليا) حيث تم انتقاد تركيز السلطة بشدة في يد شخص واحد الذي يتولي كل الصلاحيات في الشبكة ويقصي الأعضاء عن عملية اتخاذ القرار. ويعد منسق الشبكة هو المسئول عن "تفريغ الشبكة من منطقها البنيوي الذي يمنح القوة لأعضائها".

في مصر، في حين اختار معظم الأعضاء غير الراضيين عن الشبكات محل المسح والدراسة أن يظلوا بعيدين عن الشبكة ويقضون على مشاركتهم بها في صمت، قرر أعضاء آخرون اتخاذ موقف أكثر فاعلية. حيث قامت المرأة الجديدة، وهى منظمة غير حكومية مصرية ظلت عضو بالـ ANND لمدة خمس سنوات، بالانسحاب رسميا من العضوية كإعلان عن اعتراضها على ما يلمسونه من افتقار هائل للشفافية من جانب المدير التنفيذي للشبكة ومنسق الشبكة المحلي في مصر، وكذلك الصراع على القوى التي كان يدور بينهما والذي وصل، في مرحلة منه، إلى التهجم البدني. ومن وجهة نظر أحد الأعضاء، إن ما لا يمكن تجاوزه هو عدم تقديم تفسير لما يحدث للأعضاء في الشبكة، وكذلك عدم منحهم الفرصة للتوسط لحل هذا النزاع. كما جاء انسحاب إحدى المنظمات أيضا بعد فترة من تهميشها من قبل منسق الـ ANND لتجرؤها على طرح وجهات نظر مختلفة لم تتفق تماما والقرارات التي اتخذها. وقد جاء هذا التهميش في شكل تجاهل دعوة المؤسسة في أى من أنشطة الشبكة أو اجتمعاتها.

وقد وصف أحد الأعضاء الذين ساهموا في التأسيس الـ ANND، الشبكة بكونها "شبكة يحكمها الذكور، الديكتاتوريين،الذين لايعلمون عن الديمقراطية أو المشاركة شيئاً " وذلك لأن القرارات التي يتم اتخاذها فيما يخص اختيار برامج وموضوعات العمل يقررها شخص واحد فقط، وغالبا ما لا تعكس الاحتياجات الفعلية للمنطقة، وإنما احتياجات ومتطلبات الممولين. وحين يبادر الأعضاء للاعتراض على تلك القرارات، غالبا ما يتم تهميشهم. وتضيف أيضا أن مخرجات كافة البرامج والأنشطة تتقرر على يد التنفيذيين في الشبكة إلى حد بعيد.

ومن ناحية أخرى، تتخذ منظمة أخرى عضو في نفس الشبكة موقفا مختلفا بخصوص عدم رضاها عن الصراعات على القوى داخل الشبكة، حيث أشار مديرة المنظمة والتي كانت قد قررت الاحتفاظ بمسافة عن الشبكة لفترة، أن تغير من هذا الموقف السلبي وتعمل على إنعاش عضوية ودور المنظمة في في الـ ANND. وقد جاء هذا القرار بتغيير الموقف السلبي بناء على الاعتقاد الراسخ لديها بأن هناك الكثير من المنافع التي تعود من العضوية في شبكة إقليمية ذات علاقات دولية جيدة، وأنه يمكن تحقيق عمل جيد تحت مظلتها. وبادرت المنظمة باتخاذ الخطوة الأولى والتقت بالمدير التنفيذي لـ ANND ببيروت، وقد أدى هذا اللقاء إلى دخول المنظمة في الصراع الدائر بينه وبين منسق الشبكة في مصر حين اتهم الشبكة بمحاولة إستبداله كمنسق للشبكة في مصر. وأياً كان من الأمر، توضح هذه الحكاية إلى حد بعيد مدى الشخصانية التي وصلت لها ANND و يتضح كذلك أن ما يأخذه الأعضاء على الشبكة يتعلق دوماً بالصراع على القوى أكثر منه بالمضمون أو الفاعلية.
وينعكس تكلس الشبكات الواضح في خبرات الأعضاء في مثال آخر، وإنما على المستوى المحلي، يوجه عماد ثروت، رئيس مؤسسة سلامة موسى- منظمة غير حكومية مصرية تعمل في المنيا- نقدا لاذعاً للشبكات في مصر والمنطقة العربية. حيث كان ثروت فيما مضى عضواً في الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS)، والتي بدورها عضو في ائتلاف حقوق الطفل، وكان ثروت عضو فاعل في الائتلاف منذ تأسيسه وله مساهمات كثيرة في بناءه، ومع هذا، حين ترك ثروت الهيئة القبطية الإنجيلية وصار بلا غطاء مؤسسي لفترة، توقف مجلس إدارة الائتلاف عن دعوته للمشاركة في الإئتلاف مرة أخرى. ويعتقد ثروت أن هذا الموقف بمثابة مثال حي على تكلس وضيق أفق الشبكات في مصر والمنطقة العربية، حيث تخلى الائتلاف عن خبرة ومصادر عضو فاعل فقط لكونه لا يمثل منظمة بعينها.

### 4.5 المبادرات البديلة

على نحو ما أو آخر تميل معظم الشبكات المذكورة في هذا التقرير إلى أن تكون كيانات تنظيمية، ويعتمد معظمهم على عضوية المنظمات، منظمات غير حكومية بشكل واسع، ويمكن تحديد قليل من المبادرات الناشئة، والشبكات البديلة/ الحركات الاجتماعية في المنطقة، ونقصد بمصطلح (الشبكات البديلة/ الحركات الاجتماعية) إلى مجموعات

تتكون من شبكات فضفاضة غير رسمية من الأفراد دونما تدرجات هرمية، مع وجود عضوية تتسم بالسلاسة والتبادلية.
شهدت السنوات الأخيرة بالعالم العربي، وخاصة بمصر نموا في مجال النشطية (العمل الأهلي المدني) الاجتماعية والسياسية، وذلك بعيدا عن النمط السائد من التجمعات الاجتماعية والسياسية. حيث تكاثرت داخل مصر شبكات فضفاضة النسيج، لبعضهم علاقات إقليمية ودولية، وحاليا يمكن تعديد 14 "حركة/مبادرة" على سبيل المثال لا الحصر، ، ومنهم حركة كفاية، والشارع لنا، وحركة شايفينكم، والتقدم ، ومهندسون ضد الحراسة، وأمهات من أجل التغيير، وحركة 9 مارس، ومجموعة أجيج، وحركة 20 مارس.

ويمكن فهم نشأة تلك المجموعات والمناخ العام الذي نموا جميعا بداخله، بربطه بالحركة العالمية للمجتمع المدني، وعمل شبكات عالمية محددة، كحركة مناهضة العولمة وحركات مناهضة الحرب. وقد ساهم نجاح حركة مناهضة الحرب على الأخص في دعم حركات مصرية ناشئة تعامل أعضاؤها مع تلك المظلة العالمية أو تأثروا بأسلوبها.

والمثالان البارزان من بين تلك الحركات هما مجموعة مناهضة العولمة (AGEG)، وحركة 9 مارس.

المجموعة المصرية لمناهضة العولمة )AGEG(
تعرف أجيج نفسها بـ 'تجمع لنشطاء أفراد تهدف للنضال ضد العولمة في مصر، وذلك بنشر الوعى عن أخطار "العولمة" وكذلك التحرك للتصدي لتلك الأخطار'. نشأت المجموعة في 2001 ومنذ هذا الحين عدّت نفسها كجزء من الحركة العالمية لمناهضة العولمة. وتتلقى أجيج المعلومات والبيانات الصادرة عن الحركة الدولية وتنسق معها في مواقفها ضد سياسات العولمة.

يتمحور الأسلوب الرئيسي للمجموعة حول نشر الوعى، وحشد وتنظيم حملات التحرك حول القضايا ذات الصلة، والتنسيق مع المبادرات والمجموعات الأخرى العاملة والتي لها اهتمامات مشابهة. ولتحقيق مهمتها، عملت أجيج على نطاق واسع من الأنشطة، ومن بينها ما يلي:
-طبع وتوزيع مطويات وكتيبات عن قضايا مختلفة (فضح التريبس Exposing TRIPS)، وفضح الكويز (Exposing the QIZ)، ومختارات من كتابات والدن بيللو Walden Bello حول العولمة.)
-تنظيم حملات لمقاطعة شركات التليفون المحمول للاحتجاج على احتكارهم (لسوق المحمول).
-تنظيم ندوات عامة حول قضايا مختلفة مثل خصخصة التأمين الصحي وشركات القطاع العام.
-إدارة موقع إلكتروني يالعديد من المساهمات.
تتكون أجيج من أفراد من خلفيات اجتماعية وسياسية مختلفة. إلا أنها ليس لديها تنظيما مماثلا. حيث يلتقي أعضاء المجموعة بشكل منتظم بمقر مركز هشام مبارك للخدمات القانونية، منظمة حقوق إنسان ناشطة. ويقسم الأعضاء المهام على أنفسهم فيما يسيرون عجلة العمل. ويعمل أعضاء أجيج بشكل تطوعي، حيث لا تتقبل المجموعة تمويلا أجنبياً، بل تعتمد بدلا من هذا على مساهمات المجتمع الأوسع من حولهم. ويمكن ملاحظة محدودية علاقات أجيج بالحركة العالمية لمناهضة العولمة وغيرها من شبكات المجتمع المدني العالمية. ويعود هذا بشكل رئيسي إلى قلة المصادر المالية لتغطية نفقات مثل نفقات السفر إلى المؤتمرات والتجمعات الدولية على سبيل المثال. ويحرص أعضاء أجيج بشدة ألا يتقبلون تمويلا خارجيا حتى لا تتحول المجموعة إلى "مكتب سياحة للنشطاء". وتنتقد أجيج المنظمات والمجموعات غير الحكومية الأخرى الذين يشكلون جزءً من نخبة عالمية تتقافز من مؤتمر لآخر، ويركزون جهودهم في التشبيك نفسه بدلا من وجوب تركيزه في العمل الفعلي الذي يجب إنجازه من أجل تحقيق أغراض تلك المجموعات. وتعود حساسية مجموعة أجيج من مسألة تلقى تمويل أجنبي إلى وجود تاريخ الكثير من المجموعات التي بدأت بنشطاء متفانين وانتهى بها الحال إلى كيان بيروقراطي حول منظمة غير حكومية، لا يضمنون استمرارية نشاطهم لاعتمادهم على التمويل الأجنبي. ورغم هذا، يبذل أعضاء أجيج محاولاتهم لتوسيع علاقاتهم بالمجموعات الإقليمية والعالمية وتشكيل أنواع من الشبكات البديلة. فمثلا تنسق أجيج حاليا مع نشطاء مناهضين للعولمة من سوريا والأردن لإصدار نشرة دورية بعنوان (البديل). وتعمل أجيج حاليا على الوصول إلى المجموعات التي تتكون من أفراد لهم نفس القناعات على المستوى الإقليمي والعالمي.

حركة 9 مارس
نشأت عام 2003 في أعقاب غزو الولايات المتحدة للعراق.، وهى حركة من الأكاديميين بالجامعات المصرية الذين يعارضون الدولة والإجراءات الأمنية التي تنول من الحرية الأكاديمية. وتتمثل مطامح الحركة في تسميتها بتاريخ 9

مارس ذلك لأنه اليوم الذي قدم رئيس جامعة القاهرة استقالته احتجاجا على فصل طه حسين من عمادة كلية الآداب بالجامعة عام 1932. وتتكون المجموعة من المئات من أساتذة الجامعة من مختلف الخلفيات السياسية، ويتنوعون تقريبا ما بين أعضاء ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمون، وآخرون ذوي الميول الليبرالية والعلمانية.

ويتسم تنظيم المجموعة إلى حد ما بالليونة دونما تدرج هرمي أو قيادة فعلية. وغالبا ما يتحدث إعلامياً عن المجموعة وأنشطتها وموقفها أستاذ جامعي وهو أيضا شخصية عامة، إلا أنه ليس بأى حال قائد المجموعة، على الرغم من رضاء الأعضاء بتحدثه عن المجموعة، حتى وإن لم يكن هذا عن طريق انتخابه ممثلا للمجموعة. وتجتمع المجموعة كل شهر، وكذلك حين يستلزم الأمر مناقشة قضية ما. ويتم الوصول إلى القرارات بالتصويت وسيادة رأى الأغلبية.

وعلى خلاف أجيج، تركز حركة 9 مارس تحديدا على الدفاع عن الحرية الأكاديمية. ويتمثل غرضها في لفت الانتباه الرأى العام إلى انتهاكات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض، قامت المجموعة بتنظيم عدد من الاعتصامات، وتقديم عدد من الالتماسات والبيانات العامة حول قضايا مختلفة مثل تدخل جهاز الأمن الجامعي في حركة التعيينات بالجامعة، وإلغاء بعض المحاضرات والأحداث العامة لدواعي أمنية، والتضامن مع الطلبة المحتجزين، والمطالبة بالشفافية فيما يخص ميزانية الجامعة، ومكافحة الفساد. وقد حققت المجموعة حتى الآن نجاحا في خلق جدل عام والتنبيه لقضايا الحرية الأكاديمية. وكذلك لها نتائج وإنجازات ملموسة، مثل الدفع لتعيين اثنين من أعضاء طاقم العمل الجدد في الجامعة بتنظيم المسيرات والالتماسات ضد محاولات الأمن لتعطيل تعيينهما بسبب انتمائاتهما السياسية.

ورغم تلك الإنجازات يظل هناك اختلاف بين أعضاء المجموعة حول قضايا محورية، ومن بين أكثر تلك القضايا وضوحا موضوع الرقابة غير الرسمية (الذاتية) على حرية مناقشة نصوص وموضوعات في قاعات المحاضرات بالجامعة، والتي يعاني منها أعضاء المجموعة الأكثر علمانية، إلا أنهم لا يستطيعون جمع بقية الأعضاء حولها نظرا لموافقة بعض الأعضاء الآخرين في المجموعة على هذا النوع من الرقابة وخاصة حينما يتعلق الأمر بالدين.
ليس لحركة 9 مارس ترابطات إقليمية أو دولية مع مجموعات مجتمع مدني مشابهة حتى الآن. وقد نشطت المجموعة في البحث عن ترابطات عالمية، لكنها إما أخفقت في التواصل مع تلك المنظمات (على سبيل المثال بعض الأنشطة والمؤتمرات التي تنظمها اليونسكو)، أو لم تستطع إيجاد الشبكات والمجموعات العاملين على نفس القضايا.

**5 المشكلات والتحديات التي تواجهالشبكات في العالمالعربي**

من أعقد التحديات التي تواجه شبكات المجتمع المدني الإقليمية والمحلية مسألتي الهيكلية وتحقيق توازن بين التنظيم الداخلي النمطي وغير النمطي. وتنتهي معظم الشبكات إلى التخبط بين مختلف الاختيارات لتصل إلى أفضل نظام يضمن لها الفاعلية والديمقراطية معاً. وعموما هناك تأرجح ما بين موقف منتقد لتنظيم نمطي وآخر متردد بخصوص النظم غير النمطية:
1) رأي بعض المنسقين والأعضاء الذين أجريت معهم المقابلات من خبرتهم أن الشبكات إنما تهدر الكثير من الوقت والجهد في تنظيم هيكلهم الداخلي، وتقصد تلك المجموعات أساسا تحقيق الخير من الأمور ألا وهو خلق نظام ديمقراطي لصنع القرار، وهناك شعور عام بانتهاء تلك الجهود إلى لا شئ سوى المزيد من الصراع على القوى والمناصب والمنافع الشخصية. والأعقد من ذلك، أن التركيز بشدة على بناء نظم داخلية رسمية تؤدي فعليا إلى منح صلاحيات كثيرة للأشخاص الذين يرأسون تلك النظم وتهميش الأعضاء الطبيعيين. وفي النهاية، حسب رأى (شكرالله) من منظمة المرأة الجديدة "ينتهى بنا الأمر إلى نظم بها قوى كثيرة وليس نظما لها قوى. وفي الحقيقة، لقد رأينا حالات من الشبكات تحتضر بينما يبقى نظامهم الأجوف".

وهناك يقيناً عاماً لدى الكثيرين أن الممولين عموماً يفضلون الشبكات التي لديها نظما إدارية محددة بوضوح، حيث يكون لهم الأولوية في التمويل لدى الممولين على حساب شبكات لها نظما داخلية أكثر مرونة واتساعا.

وتحديد أشكال بديلة أقل تكلساً (صرامة) في إدارة وهيكلة الشبكات هو أمر تتم مناقشتة على نحو ثابت في عالم شبكات المجتمع المدني. ويبدو أن الغرض هو إيجاد نموذج تغلب فيه اللامركزية، ولا تتمركز فيه الصلاحيات في يد قلة. ويقترح البعض نموذجا مشابها لنموذج المنتدى الاجتماعي، أو الهياكل الفضفاضة حيث يجتمع الأعضاء في أحداث منتظمة.

2) ومن الجانب الآخر، يبدو أن فكرة الشبكات الفضفاضة تطرح الكثير من التساؤلات حول فاعليتهم وتأثيرهم. حيث يرى الكثيرين أن تلك الشبكات ستخاطر لو أصبحت ضعيفة وتتشتت جهودهم أو يخسرون القوة المحركة في غياب جهاز متابعة مركزي وقوى يضمن التواصل بين الأعضاء ويشرف على الاجتماعات المنتظمة.
وأياً كان أسلوب الهيكلة الذي تتبعه الشبكات العربية، لا شك أنهم جميعاً في الوقت الحالي إنما يمنحون تركيزا كثيراً في خلق الشبكة على حساب عملية التشبيك نفسها. ويُبذل الكثير من الوقت والجهد في النقاش حول "كيف نكون شبكة". وكثيراً ما يُستهان بأمور مثل التنسيق، والهيكل التنظيمي، والعضوية، وما شابه من أمور التخصص المركزي أو المهمة الفعلية للشبكة. وهناك اعتقاد أن تلك المقاربة التكنيكية للشبكات إنما فرضها الممولين.

الحكم

-من واقع الأنظمة الداخلية الحالية للشبكات الموجودة، من الواضح أن مبدأ تداول السلطة مفقوداً تماماً. وفي حين تضمن القوانين الداخلية لكافة الشبكات الحد من فترة تولي المنصب لعدد من الفترات المحددة. يبدو أن تلك المعايير في الواقع العملي لا تعني كثيرا. ظل معظم المنسقين أو المدراء التنفيذيين في مناصبهم منذ بداية عمل الشبكة حتى أنهم تجاوزوا الفترات المسموحة لهم.
-ويعتبر الكثير من الأعضاء الشبكات الموجودة حاليا كاستراتيجية هرمية قدمها أو فرضها الممولون على المنظمات المحلية، وليس مبادرة أهلية تعكس احتياجات أو قناعات حقيقية لدى المجموعات المحلية. ومن المعتقد أن هذا الوضع سيؤدي إلى وجود هياكل زائفة لا يمكنها الاستمرار لعدم وجود شئ ملموس ومقنع بأن هؤلاء الأعضاء يريدون حقاً أن يكونوا معاً في تلك الهياكل.
-ويتضح من العديد من المناقشات والنظر في أنشطة الشبكات المختلفة، أن عملية صنع أو اتخاذ القرار فيما يخص أنشطة وتوجهات الشبكة غالباً ما تتمركز في يد قلة من الأشخاص، وإن لم يكن، ففي يد فرد واحد، (نقصد كما في حالة الـ ANND). ويدافع منسقي الشبكات عن أنفسهم على أساس أن معظم المنظمات الأعضاء تحجم عن تحمل جزء من أعباء ومسئوليات إدارة وتنسيق الشبكة. وفي الحقيقة غالبا ما تختار المنظمات الأعضاء العضو الأنشط كمنسق، ويتركون له أو لها القيام بكل العمل، ثم يشكون من كونهم مستبعدين عن عملية اتخاذ القرار.

## 5.2 التمويل

ويبدو أن قضية تأمين تمويل كفاية وبناء علاقات جيدة مع الممولين هى المنطقة الأكثر إشكالية في عمل الشبكات. ومن بين المشاكل التي تواجهها منظمات الشبكات:

-يتم تخصيص التمويل للمشاريع فقط دون تغطية النفقات العملية والإدارية لإدارة عجلة عمل الشبكة. ويؤدي هذا إلى إضافة عبء مالي على عاتق المنظمة المنسقة والتي غالبا ما تضطر إلى الإنفاق من ميزانيتها الخاصة لإبقاء عملية التشبيك مستمرة، وخصوصا في الأوقات التي لا يتوفر فيها تمويل لمشروع ما. ومثل هذا العبء الثقيل، في رأى الكثيرين، هو ما يجعل المنظمات تحجم عن تحمل أى مسئولية إدارية أو تنفيذية في التشبيك. ويقول ماجد حماتو منسق رابطة المنظمات غير الحكومية بصيدا ‘لا يوجد تمويل مخصص للعمل الإدارى للشبكة، ودوري كمنسق للشبكة يعني أن أخصص وقتا وجهدا وأحيانا مالاً لإنجاز ما هو مطلوب".
-ونظرا للسياق الجيو سياسي المشحون الذي تعمل فيه الشبكات العربية، تتسم بعض الشبكات بالإنتقائية الشديدة في قبول التمويلات الأجنبية لأسباب تتعلق بالمصداقية والمبدأية. على سبيل المثال، لا تتقبل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تمويلات حكومية ولا من المنظمات التي تدعمها الحكومات، وخصوصا الحكومات المتورطة في انتهاكات حقوق إنسان، كالحكومة الأمريكية. ويعد قبول تمويل من المنظمات التي لها صلات قريبة بالحكومة الأمريكية "نفاقا ومخالفا لكل مبادئنا" وذلك في رأى المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
-للكثير من الشبكات وضع قانوني خاص يجعل من الصعب على الممولين تمويل تلك المجموعات. حيث تقوم الكثير من الشبكات والمجموعات بتحاشي القيود القانونية المفروضة على المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني بالتسجيل قانونا كشركات عامة، وبالنسبة لكثير من الممولين، لا يمكن تمويل الشركات العامة بموجب اللوائح والسياسات.
-هناك اعتقاد قوى لدى منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بأن تخصيص التمويل للمنظمات والشبكات إنما تحكمه أجندات ومصالح الممولين وليس التقييم الموضوعي للاحتياجات الموجودة في الواقع:

أ. مثلاً، يُعتقد أن الممولين يهتمون أكثر ببناء علاقات جيدة مع الحكومة أكثر مما يقدرون مصالح منظمات المجتمع المدني. ومن ثم، يمكن لبعض الممولين المحددين ألا يدعمون أو يمولون منظمات أو شبكات تعمل في مناطق ذات حساسية سياسية مثل فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة. وتؤكد تجربة حقوق الإنسان في مصر على تلك النقطة. يلاحظ (دينو Denoux 2005: 85)،مثلاً أن:

..... يمكن أن يحمل دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك الأنشطة التي لها مطالب سياسية، تهديدا للحكومات المضيفة ويمكن اعتباره تدخلا غير مقبولا في شئون السيادة الداخلية للدولة.

ب. وفي ملحوظة أخرى، اتفق كافة ممثلو مجموعات المجتمع المدني في النهاية على حرص الممولين الشديد على تمويل المنظمات المحلية لتتواصل مع الشبكات العالمية، بينما لا يوجد بالكاد أى اهتمام بتوفير التمويل للشبكات المحلية والإقليمية. ويبدو أن الممولين يفضلون فقط تمويل المجموعات التي تعمل في مجالات ذات تعريف ضيق. مثال: تدلل الأمين العام للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار على ذلك بأن الممولين الذين يدعمون الشبكات والمجموعات العاملة على الديمقراطية إنما يكتفون بتعريف الديمقراطية بمنطق ضيق للغاية ممثلا في مراقبة الانتخابات، وحملات إصلاح قوانين وسياسات الانتخابات، والعمل الدعوي على حقوق الإنسان السياسية وما إلى ذلك. وترى الأمين العام أن هذا في حين تمثل أغراض وأنشطة شبكتها في واقع الأمور حجر الزاوية للديمقراطية والإصلاح السياسي الحقيقي، وخاصة مع اعتبار فلسفة الشبكة التي تعتمد على المقاربة الحقوقية (Rights- based Approach) للتعليم، ولكن لا يرى الممولون الأمر هكذا، وليسوا مهتمون بشدة بتمويل مثل هذه الأنشطة، بالمقارنة باهتمامهم بتمويل مجموعات أخرى تعمل في الحقوق السياسية بشكل مباشر، والمؤسسات الديمقراطية الرسمية.

ج. يوجه الكثير من أعضاء الشبكات وأجهزتها التنفيذية ومنسقيها النقد للممولين لإصرارهم على نتائج فورية وقابلة للقياس، والتي في رأى الكثيرين، تتناقض مع منطق التشبيك كعملية تطلب وقتا في حد ذاتها. ويقول أحد النشطاء في منظمة عضو في شبكة محلية وكذلك في شبكة إقليمية 'يبدو أن الممولين لا يتفهمون أن الشبكات تحتاج إلى وقت ليكتمل نضجها أى لتبدأ صغيرة وتأخذ في النمو. بل يريد الممولون نتائج فورية وكبيرة كعدد أكبر من المنظمات ، عضوية أضخم، تغطية أوسع للبلاد والمناطق، أنشطة أكثر، اجتماعات أكثر... متناسين أن الشبكات تشتمل على أشخاص فعليين، يستغرقون وقتا للتعرف على بعضهم البعض جيداً، وليتفقوا، ويختلفوا ويتفاوضوا، وينسحبوا وينضموا، حتى يمكننا أن نتكلم بحق عن شبكة حقيقية وقادرة على الاستمرار'.

ومن بين الصعوبات الكثيرة التي تواجهها الشبكات في عملها بسبب عدم القدرة على تأمين تمويل كافي:

-الفشل في تجميع المنظمات الأعضاء معاً في أوقات منتظمة. ويرى أغلب الناشطين في منظمات المجتمع المدني أن مقابلة الأعضاء الآخرين في الشبكة هى الخطوة الأساسية الأولى لبناء وتأسيس شبكة نشطة. حيث تمثل معرفة الأعضاء الزملاء والنقاش معهم بانتظام حول القضايا والاهتمامات المشتركة ركناً أساسيا في وضع استراتيجية ورؤية مشتركة. ومع ذلك، ففي الواقع لم تتمكن شبكة واحدة من تجميع كل أعضائها معاً لأسباب تتعلق بالقيود على التمويل.

- وبينما يعد تحصيل رسوم العضوية طريقة فعالة دائما في تأمين أموال، لا تضطر المنظمات الأعضاء في معظم الشبكات العربية لدفع رسوم العضوية. ويعود هذا في أحد أسبابه إلى معرفة منسقي الشبكة بأن تلك المجموعات فقيرة، وأن مطالبتهم بدفع رسوم العضوية سيشكل ضغطا على مواردهم المحدودة، ومن شأن هذا أيضا أن يقصر العضوية على المنظمات الميسورة الحال على حساب المنظمات الأفقر. علاوة على أن فرض رسوم عضوية يعتبر مجرد رسميات.

-وفي أغلب الحالات، يتم الاتصال بين منسقي الشبكة والمنظمات الأعضاء بها عن طريق الانترنت، ومع هذا تشير التقديرات إلى أن عددا ضخما من تلك المجموعات، مايزيد على 50% في بعض التقديرات، لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر، مما يجعل أى شكل من أشكال التواصل فيما بين الأعضاء في النهاية غير ممكناً. وفي حالات كثيرة يضطر المنسق إلى إرسال فاكسات للأعضاء الأفراد لإخطارهم بأخبار وأنشطة الشبكة. وبالإضافة إلى كونها ليست الوسيلة الفضلي في التواصل، غالبا ما تتجاوز تكلفة إرسال الفاكسات والمكالمات التليفونية الدولية ميزانية المنظمة المنسقة.

### 5.3 قضايا العضوية

فيما يخص عضوية الشبكات، ثمة عدد من الاعتبارات التي ينبغي تحقيق توازنات فيها، مثل حجم العضوية ومعايير الاختيار.

●من أهم القضايا التي ينبغي على منسقي الشبكات التعامل معها مسألة حجم العضوية. بالنسبة لبعض المنسقين الذين تم إجراء المقابلات معهم، كان فتح الباب والسماح بانضمام أكبر عدد ممكن من الأعضاء استراتيجية عامة، حيث يتمثل الغرض العام من بناء الشبكات في خلق كتلة حرجة يمكنها الدفع بثقلها في سبيل قضية أو مطلب محدد. ويبدو

منطقيا أنه كلما زاد عدد المجموعات العاملة على تلك القضية كلما أضاف ذلك قيمة للعمل. كما يمنح الشبكة صورة في المشهد، ويساهم في نشر رسالتها في المزيد من الدوائر. وثمة سببا آخر وراء تشجيع الشبكات لاستراتيجية التوسع غير المحدود حتى الآن ألا وهو ضمان استمرار عدد كافي من المنظمات الأعضاء في الشبكة. ففي العادة، يلي الحماسة الأولي في بداية التشبيك، أن تخمد الكثير من المنظمات عضويتها أو حتى تنسحب تماما. ولذا يعد البدء بعدد هائل من الأعضاء استراتيجية للاستمرار. وكذلك أصبح ينظر إلى عدد العضوية كمؤشر على نجاح الشبكة. ومن الجانب الآخر، يمكن القول، والأمر هكذا فعلا، أن استراتيجية التوسع تلك تؤدي فقط إلى انتشار الشبكات على نحو نحيف للغاية. فكلما زاد عدد المنظمات الأعضاء في الشبكة، كلما زادت صعوبة تواصلهم معا والحفاظ على اتصال منتظم فيما بينهم. وفي الحقيقة، لم تقم أيا من الشبكات بتحديث قوائم أعضائها وتفاصيل الاتصال بهم.

•وتعد عملية الاختيار ومعاييرها قضية أخرى من قضايا العضوية. حيث أكدت كافة الشبكات الإقليمية أنهم يعملون على استقطاب المنظمات والمجموعات المعروف عنها العمل في نفس المجال، إذ ربما يكون لديهم شيئا يضيفونه للشبكة، وكذلك يقبلون طلبات الانضمام التي تقدمها المنظمات المفردة. ويتمثل المعيار الأساسي للاختيار في أن تكون المنظمة تعمل في نفس المجال عموما ولديها التزام بمبادئ الشبكة وأغراض مهمتها. غير أن تلك المعايير المطاطة لا تضمن جودة العمل أو مستوى مشاركة الأعضاء. كما أن توقيع استمارة عضوية تقضي بقبول المنظمة العضو المبادئ العامة للشبكة لا يعد تعهدا كافيا بأن الأعضاء ملتزمون حقا بتلك المبادئ. ولا يوجد بأى من الشبكات إجراءات لقياس مدى مساهمات الأعضاء أو إجراءات لتصفيتهم وتنقيحهم أثناء مسيرة الشبكة. ومرة أخرى، تنقسم الآراء ما بين هؤلاء الذين يرون أن على الشبكات أن تسمح بانضمام أى مجموعة تبدي اهتماما بعضويتها. وآخرون يرون وجوب تطبيق معايير دقيقة لضمان الجودة والالتزام. كما يمكن أن ينتهى ترك باب العضوية مفتوحا لأى منظمة إلى إضعاف رسالة ومبادئ الشبكة، ومثال على هذا الوضع منظمة AISHA، حيث أدى التراخي في عملية الانتقاء إلى انضمام أعضاء جدد لم يفوا جيدا بالقواعد الأساسية للشبكة ألا وهى العلمانية. وأخذ المزيد والمزيد من الأصوات الإسلامية في الظهور أثناء المناقشات بسبب عدم التزام الأعضاء الجدد بمبادئ العلمانية بشكل حقيقي. وما يحاول الأعضاء المعنيين في AISHA فعله الآن هو التوصل إلى خطاب وتوجه أكثر وضوحاً يهدف إلى التركيز أكثر على الأعضاء الملتزمين، دون فتح الباب لكل من يريد الانضمام. ويقول أحد الأعضاء المؤسسين لـ AISHA أن المنظمة 'لم تهدف أبداً لأن تكون ممثلة لكل الميول الأيديولوجية أو كل دولة عربية وحدها، بل كان الأمر يتعلق بجمع كل من يفكرون على نحو متشابه معاً. حيث أن محاولة تمثيل الكل معا لا تجدي نفعاً، ومحاولة جمع أعضاء من كافة الدول العربية معاً في شبكة إنما يذكر بالمذهب العتيق للوحدة العربية وسياساتها الفاشلة'.

•أما التطور المتفاوت للمجموعات الأعضاء على حدى فيطرح السؤال الإشكالي التالي: هل ينبغي على الشبكة أن ترحب وحتى تشجع المجموعات الأعضاء "الخاملين" وغير النشطين حتى توفر لهم الدعم وتساهم في بناء قدرتهم، أم ينبغي عليها فقط الارتباط بالمنظمات الأقوى والأكثر نشاطا لضمان جودة عملها وأنشطتها؟ ومن وجهة نظر المنسقين، من الصعب جدا العمل مع المجموعات الصغيرة غير النشطة والخاملة عموماً حيث يتطلب العمل معهم الكثير من الوقت والجهد لتحديث معرفتهم بالقضايا التي تتناولها الشبكة وإفهامهم اللغة التي يستخدمها الأعضاء الآخرون. ومع ذلك يعود العمل مع تلك المجموعات بنفع كبير عندما تقوم تلك المجموعات بقفزة للأمام متحولة من مجموعات غير نشطة تفتقر إلى القدرة على النقاش والمساهمة إلى مجموعات أكثر نشاطاً قادرة على المشاركة في الأنشطة على قدم المساواة مع المجموعات الأكثر تنظيماً. ومثال على هذا بعض المنظمات من اليمن التي كانت تعتبر عبئاً على الشبكة أكثر من اعتبارها أحد دعاماتها، إلا إنهم تدبروا أمرهم بمساعدة الشبكة ليصيروا أعضاء أكثر نشاطاً، وتعد تلك العملية جزءا لا يتجزء من وظيفة الشبكات ألا وهى دعم وتقوية المنظمات النامية الصغيرة ذات الأرضيات الأضعف.

وفي لبنان، توجد إشكالية مختلفة فيما يخص مسألة العضوية. حيث يقتصر انضمام المنظمات العاملة مع اللاجئين الفلسطينيين لعضوية ما على الشبكات الفلسطينية فقط، باستثناء وحيد وهو منبر المنظمات غير الحكومية في صيدا.

### 5.4 ديناميكيات التفاعل

نظرا لوحدة اللغة وغيرها من الملامح التي تتشارك فيها الدول العربية عموما، من المفترض غالبا أن يكون التنسيق بين مختلف المجموعات من أرجاء المنطقة العربية أسهل من التنسيق بين المجموعات من دول من مناطق أخرى. غير أن الأمر ليس هكذا، حيث نتجاهل حقيقة أن العالم العربي يتكون من 22 دولة، مما يحتم وجود الكثير من قضايا الانقسام فيما بين مجموعاته، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، كما هو الحال في أى منطقة أخرى بنفس

الحجم والتكوين. ولهذا فمن الضروري أن ندرك أن الشبكات الإقليمية في العالم العربي تثقل بالمشاكل الناجمة من القوى السياسية في المنطقة والثقافات السياسية الخاصة في بعض الدول منفردة.

-وعندما يحين اختيار مقر مكتب تنسيق الشبكة يتصاعد التوتر في النقاش، على سبيل المثال، غالبا ما تنشأ النزاعات حول ما إذا كانت القاهرة أم بيروت هى مقر مكتب التنسيق. وخارج منطقة المغرب، تنفرد المدينتان بما يرونه مكانتهم المستحقة في زعامة المجتمع المدني بالمنطقة ومنظماته. وغالبا ما يشترك ممثلو منظمات المجتمع المدني من المدينتين فيما يشبه المواجهة حول تلك القضية، وغالبا ما يجد ممثلو المنظمات من الدول الأخرى أنفسهم مضطرون للتحيز لجانب ضد آخر مما يشعرهم بالارتباك نتيجة للضغط الذي يمارس عليهم. ويستمر هذا التوتر في لعب دوره بين الجهة المنسقة والمنظمات الأعضاء.

-لا يعتبر أعضاء المنظمات المغربية المختلفة عموما العلاقات مع منظمات المجتمع المدني العربية الأخرى في المشرق أمر ذو أولوية. ومن العوامل التي تسهم في إحباط التشبيك الفشل التاريخي للقومية العربية، وضعف الجامعة العربية المعروف، والآمال البعيدة في التحول الديمقراطي في السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتبدو فكرة الانضمام إلى أيه شبكة إقليمية أكثر واقعية عندما يكون الشركاء المحتملين منظمات من دول المغرب العربي كالجزائر وتونس، أو حتى من أوروبا، وهو الأفضل بالطبع. وتاريخيا، تعتبر منطقة المغرب العربي منعزلة نسبيا عن باقي الدول العربية لأسباب تجعل من الصعب نوعا ما خلق أى شكل من أشكال التشبيك أو الاندماج. على سبيل المثال، وجود فرص تجارية محدودة في الماضي، والانقسام بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء الغربية، وعزلة ليبيا الخاصة وغيابها عن المؤتمرات أو المنتديات الاجتماعية الدولية أو الإقليمية.

-ويعد التفاوت في مدى تطور المجتمعات المدنية في الدول العربية أحد العوائق الرئيسية أمام تطور الشبكات الإقليمية. حيث يلعب تاريخ وظروف نشأة منظمات المجتمع المدني، وكذلك علاقتها بالدولة دورا في تشكيل كيفية تكوينهم لشبكات إقليمية. ويقول جوزيف شكلا من شبكة حقوق الأرض والسكن HLR أنه يمكن وصف الوضع كالتالي:

'في مصر أدى نظام الدولة القمعي، مع وجود مجتمع مدني له عمر طويل، تحت مناخ سياسي نشط نسبياً إلى وجود مجتمع مدني خلاق، تناضل منظماته ضد الدولة، بينما نجد المجتمع المدني في الأردن والذي يعد إلى حد بعيد من صنع الأسرة المالكة، وكأنه ينتج منظمات يتفهم أعضاؤها تفكير العائلة المالكة فيدمجون القصر وأولوياته مع الحكومة في كل واحد. والعراق لم تسمح أبداً بتطور المجتمع مدني، وأما لبنان فربما تحظي بالمجتمع المدني الأقوى والأكثر ازدهارا من بين كافة المجتمعات المدنية في المنطقة. ويعود ذلك إلى الحرب الأهلية وانهيار الحكومة المركزية في النهاية، حين بدت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلين الوحيدين القادرين على توفير الخدمات للناس، وعلى نحو ما أو آخر حلّت فعليا محل الحكومة. أما النشطاء السوريون فقد بدأوا لتوهم في تكوين مفهومهم عن المجتمع المدني'.

وتجعل الاختلافات والتنافسية الأيديولوجية والسياسية والشخصية المتجذرة فيما بين منظمات المجتمع المدني من التشبيك عملية صعبة. وقد شكى منسقي بعض الشبكات من أنهم غالبا ما يجدون أنفسهم وسط كل تلك الهموم وعليهم أن يحرصوا ألا يخضعوا لأى ضغوط للتحيز لجانب ضد جانب. وتتضح تلك المشكلة أكثر في الشبكات التي تقوم على مجموعات أعضاء ذات انتماءات سياسية قوية مثلما في حالة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، حيث يستغرق المنصب التنفيذي جهدا دبلوماسيا عظيما ليظل محايداً.

إلأن تلك المشاكل لاتقتصر على العالمالعربيفحسب دون غيرهمن المناطق ،حيث تواجهالشبكات العالميةوكذلك الشبكات الإقليميةمن المناطق الأخرىنفس الصعوبات .ويزيدالحديث فعلياعن تجربةالصدامات وحوادث سوء الفهمالتي تنجمعن "ثقافات الحكم" المختلفةفي الشبكات العالمية.

التشبيك كحدث إعلامي

هناك أهتمام شديد بمسألة الإعلام والضوء الإعلامي في عمل الشبكات. وهناك مكون رئيسي في تقريبا كل أنشطة بعض الشبكات ألا هو دعوة الصحفيين ومراسلي القنوات التليفيونية لتغطية الحدث. وصارت ارتفاع التغطية الإعلامية مؤشراً على نجاح الأنشطة في تقارير الشبكات. ويتمثل الغرض من تلك الحماسة الإعلامية في عرض صورة لمفهوم التشبيك، وتشجيع المزيد من المجموعات على المشاركة. ومع هذا يظل بعض المنظمات الأعضاء على ترددهم بخصوص هذا الشغف بالتغطية الإعلامية ويعتبرونه هدرا للجهد والمصادر المالية، التي تضيع في دعوة واستضافة الأشخاص وكذلك تحويل الأنشطة إلى سيرك للإعلام والحدث إلىعرض وليس فرصة للعمل الجاد.

## 6 العلاقات مع الشركاء العالميين

رغم ذكر مسألة العلاقات بين الشبكات المحلية والعالمية من قبل في هذا التقرير، ينبغي التأكيد على عدد من النقاط بخصوص مدى التواصل والاتصال بين الشبكات العربية والشبكات العالمية.

-يعد المنتدى الاجتماعي العالمي هو المنتدى العالمي الأشهر بالنسبة لمعظم منظمات المجتمع المدني العربية. وقد شارك كل من أجرى المقابلات معهم سواء من منسقي الشبكات أو المجموعات الأعضاء في المنتدى الاجتماعي على الأقل مرة واحدة. وفي حين يتفقون جميعهم على كونه مناسبة عظيمة وأنهم قد استفادوا كثيرا من حضوره، لا يؤمن أحدا منهم بفاعليته كشبكة فعلية ينبغي وضعها كنموذج يقتدي به للشبكات الأخرى في المنطقة. ومن الأسباب التي تكررت كثيرا لهذا الأمر هو كون المنتدى الاجتماعي فضفاض وليس لديه طرقا فعالة لتجميع الناس معا على نحو منتظم.

-غالبا ما تكشف المشاركة في الأحداث التي تنظمها الشبكات العالمية ضعف منظمات المجتمع المدني العربية سواء كانوا شبكات أم مجموعات مفردة. وهذا لأنه أصبح من المعروف جيدا أن تلك المنظمات ليس لديها أجندة عمل أو روية واضحة ولا تمتلك خطابا بناءً حول أى قضية.

-ومن ناحية أخرى، للمشاركة في تلك الشبكات العالمية تأثيرها الإيجابي لإفهام أعضاء مجموعات المجتمع المدني العربية أن بعض المشاكل التي يواجهونها هى مشاكل عالمية وملازمة لخبرة التشبيك وليست بالضرورة دليلا على فشلهم الخاص أو عدم كفاءة المجتمع المدني والعمل الجماعي العربي.

-وخلافا للافتراض الأساسي لهذا البحث، هناك اعتقادا قويا لدى بعض النشطاء والخبراء في المجتمع المدني أن العالم العربي ليس على الإطلاق كما يبدو كأنه غير ممثلا كفاية في الشبكات العالمية. وفي الحقيقة، يوضح أحد الخبراء في عالم الشبكات الإقليمية أن الممولين يدفعون بشدة نحو تشبيك المجتمع المدني العربي على المستوى العالمي، حين يتحقق هذا الاتصال، بينما يتم الاستهانة بشأن أو تجاهل التشبيك علي المستوى الإقليمي العربي.

-وللشبكات العالمية التي تتضمن عضويتها المنطقة العربية خبرات مختلفة في التعامل مع المنظمات العربية الأعضاء. ففي حين تمتلك الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير International Freedom of Expression Exchange، بكندا، خبرة إيجابية في التعامل مع الشبكة العربيةلمعلومات حقوق الإنسان بالقاهرة وتعتبرها عضوا فعالا يمثل منطقة هامة للغاية، نجد لممثلي منظمة المساواة الآن Equality Now والتي بها أعضاء من المجتمع المدني العربي ( AISHA) و(سلمي) وجهة نظر أخرى أقل إيجابية. ومن بين المشاكل الناجمة عن التعامل المنظمات العربية ما يلي:

-صعوبة الاتصال بهم نظرا للنقص في خدمات الانترنت

-البيروقراطية المعقدة التي تدار بها المنظمة والطبيعة المنغلقة لمجتمعاتهم التي تصعب من العمل ومن التعاون الإقليمي وكذلك من التواصل مع المنظمات الدولية.

-الافتقار إلى اجندة موحدة أو موقف مشترك بين المجموعات في المنطقة.

## 7 خبرات الممولين معشبكات المجتمع المدني العربية.

ينعكس الاهتمام العالمي المتزايد بمبدأ التشبيك وتكوين ائتلافات مجتمع مدني محلية وإقليمية في ازدياد جهود منظمات التمويل للاستثمار في دعم الشبكات الموجودة واكتشاف سبل تشجيع المزيد من المنظمات المفردة على العمل سويا تحت مظلات مشتركة. ومن بين أكثر منظمات التمويل نشاطا في هذا المجال في المنطقة العربية، اخترنا التركيز على ثلاث دراسات حالة واستعراض خبراتهم في هذا المجال، وهم مؤسسة فورد فاونديشن Ford Foundation و الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA و المؤسسة الألمانية للتعاون التقني GTZ.

### 7.1 مؤسسة فوردفاونديشن Ford Foundation

نشطت مؤسسة فورد للغاية في دعم "المبادرات العابرة للحدود" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين الشبكات الإقليمية التي تدعمها مؤسسة فورد الـ ANND و HIQ و مجموعة عمل الصحة الإنجابية (مقرها بالجامعة الأمريكية ببيروت). ويخصص الدعم لمساعدة تلك المجموعات على بناء قدراتهم، وتصميم وتنفيذ بعض مشاريعهم، والتواصل الدولي، على سبيل المثال، عبر تمويل مشاركة بعض من أعضاؤهم في المنتدى الاجتماعي العالمي.

وطبقا لما قالته "إيما بلافير Emma Playfair " ممثلة فورد في الدولة، تهتم فورد بدعم تلك المجموعات بسبب النقص الواضح في التواصل بين منظمات المجتمع المدني في العالم العربي على الرغم من وجود الكثير من العوامل والاهتمامات المشتركة فيما بينهم.
وتتمثل فلسفة فورد في منح الدعم للمبادرات الموجودة بالفعل أكثر من منحه لخلق الشبكات ‘كما يفعل ممولون آخرون’. حيث ينبغي أن يكون خلق الشبكات أو المبادرات العابرة للحدود أولوية لدى الناس. وتفضل فورد أن تساعد تلك المجموعات على الاستمرار في العمل الذي يقومون به، دون أن "تدفعهم" إلى القيام بعمل آخر.

وترى مؤسسة فورد أن تلك المجموعات على الأخص من الصعب تمويلها نظرا لأسباب متنوعة وهى:

-تمويلها عالي التكلفة، وخاصة محاولة جمع كافة الأعضاء في اجتماع أو نشاط. وقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات إلى حد ما في تقليل كلفة الاتصالات إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الاجتماعات الفعلية.

-الصعوبة في تقرير أفضل نظام للحكم، ولم يتضح بعد كيفية هيكلة الشبكات وأى النظم التي ينبغي اتباعها في هذا، وتظل تساؤلات مثل من المسئول عن اتخاذ القرار أو ما إذا كان على الأمانة العامة أن تغير مقارها فيما بين الدول دون إجابات وافية.

-ونظرا للصعوبات في اختيار أفضل نظام للحكم الداخلي، يصعب على الممول ايضا مراقبة عمل وفاعلية الشبكة، كما يستنفذ وقتا كثيرا. فمثلا، من الصعب التحقق ما إذا كانت الإدارة أو الأمانة العامة ممثلة للشبكة بحق، وما إذا كان الأعضاء يشاركون في عملية اتخاذ القرار بشكل كافي.

وحسب ما قالته إيما بلايفير، لا تقتصر أيا من تلك الصعوبات على العالم العربي فحسب، حيث ينطبق نفس القول على كافة الشبكات الإقليمية (العابرة للحدود) دونما اعتبار للمنطقة (أو المناطق) التي يعملون بها.

### 7.2 الوكالة الكندية للتنمية CIDA

إدراكاً لخاصية "موجود بناء على الطلب" Supply-driven التي تتسم بها معظم الشبكات الموجودة بالمنطقة، يحرص القائمون على المكتب الإقليمي بالقاهرة للوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) على التعامل مع دعم الشبكات على نحو مختلف عن الخبرات المعروفة. في حين تدرك (سيدا) أهمية دعم الشبكات من أجل توحيد الجهود المشتتة للمنظمات والذي يعد أساسي لمنحهم المصداقية والتأثير، لا يود المسئولون في مكتب سيدا الانخراط في هذا الأمر ما لم يكونوا على يقين بأنهم يساهمون في بناء شبكات جادة وقابلة للاستمرار منبثقة عن القاعدة الأهلية نفسها. ولهذا الغرض أنشأت سيدا برنامج التنمية بالمشاركة Participatory Development Program لدعم مبادرات التشبيك المحلية في مصر على أمل التوسع بإمكانية التشبيك على نحو إقليمي. ويعمل البرنامج منذ نحو ما يزيد على عام في تحديد المنظمات المحلية المعنية والمبادرات اللا-نمطية، والاستماع إليهم، وعقد جلسات عصف الذهن مع أعضاؤهم عن كيفية توفير سيدا لأفضل دعم لمبادراتهم، وسوف يسفر هذا الجهد عن ورشة عمل ستنعقد في وقت ما خلال عام 2006 للوصول إلى خطة عملية تنفيذية للمستقبل.

وتقول "نائلة رأفت" أن غرض سيدا من التعامل مع الشبكات هو دعم ومساندة الشبكات "المناسبة" التي تعرفها بأنها الشبكات ذات الرؤية واضحة، والمتمحصة، والحاملة لتنويعات، والمبتكرة، وهى سمات مفقودة في كافة الشبكات الموجودة في المنطقة، ولتحقيق الغرض من هذا، تعتقد نائلة أن التشبيك ينبغي أن يقوم على رؤية مشتركة لمجموعة أعضاء وليس على المعايير الإجرائية والتكنيكات.

### 7.3 المؤسسة الألمانيةللتعاون التقني GTZ

نشأ اهتمام المؤسسة الألمانية للتعاون التقني GTZ بدعم الشبكات في مصر من توصيات مشروع سابق حول حقوق المرأة القانونية Women’s Legal Rights، هذا المجال الذي عملت به الـ GTZ بهمة. وقد وصف التقرير وضعاً تنعزل فيه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة عن بعضها البعض، فتتشتت جهودهم بسبب الافتقار إلى التنسيق فيما بينهم. ومن ثم اقترح التقرير ضرورة أن تنظر الـ GTZ في سبل دعم ائتلاف للمنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا المرأة في مصر. وكانت النتيجة إنطلاق مشروع (التشبيك لمنظمة حقوق المرأة في مصر Networking for Women’s Rights Organization in Egypt). ويتمثل الغرض من المشروع في جمع مجموعة من المنظمات التي تعمل في نفس المجال في شبكة ليعملوا بشكل مشترك على مشروع يختارونه هم لمدة عام مع إمكانية التمديد لثلاثة أعوام. وعليه تم اختيار 6 منظمات غير حكومية، تقوم لهم الـ GTZ بالدور التنسيقي بنية تقليل دورها في العملية التيسيرية بنهاية العام. ومن أحد معايير اختيار المنظمات غير الحكومية هو خبرتهم في العمل مع شبكات إقليمية أو دولية أخرى والتي يعتقد إنها تثري العملية الحالية.

خصصت الخطوة الأولى في المشروع لإيجاد منظمات استراح ممثليها للعمل سويا والسماح لهم بالاتفاق على مشروع مشترك. (تداعيات الأنواع اللا- نمطية للزواج) ووضع الخطة التنفيذية له. وتقول مروة شرف الدين منسق المشروع بالـ GTZ أن المبادئ الرئيسية التي تسير عليها العملية هى 1)تقسيم التمويل بشكل متساو على ال 6 أعضاء لتحاشي التنافسية التي تنشأ غالبا بين أعضاء الشبكات. 2) تصميم أنشطة المشروع على نحو يقسم المهام بشكل متساو بين الأعضاء وفقا لمهاراتهم وتخصصاتهم. 3) تداول المسئوليات بين مختلف المجموعات). وتوثق الـ GTZ تلك العملية وتقيمها أثناء تطورها حتى يمكنها البناء على تلك الخبرة في المستقبل.
وفي رأى المسئولين في الـ GTZ أن مفتاح نجاح الشبكات هو ضمان وجود منافع، ومهام وموضوعات واضحة، وألا تنتهى الإدارة إلى تركيز الصلاحيات في يد فرد واحد أو قلة من الأفراد.

**7.4 مؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات (ALF)**

تعمل ALF من بين مهامها وأنشطتها المتنوعة، كشبكة من الشبكات، حيث تربط 35 شبكة مجتمع مدني من الدول التي تعمل بها، يمثلون منظمات، وأفراد ومؤسسات تعمل في مجال التعليم، والثقافة والعلوم. وتعمل ALF على تحسين التفاعل بين تلك الشبكات من خلال دعم مشاريع مشتركة شريطة أن يتعاون فيها على الأقل كحد أدنى شريكين من الشمال وشريكين من الجنوب.

وعلى الرغم من إتاحة ALF لأدلة إرشادية عن عمل وهيكلة وعضوية تلك الشبكات، تظل هناك اختلافات ضخمة بين الشبكات وكيفية إدارتهم وذلك نظرا للتنوع الهائل في الأنظمة السياسية وتكوين المجتمع المدني ومستوى التنمية فيما بين ال 35 دولة.
للشبكات من المنطقة العربية خصائصهم المميزة ويواجهون مجموعة تحديات مشابهة. وهناك ثلاثة مشاكل رئيسية تواجهها ALF أثناء تعاملها مع شبكات المجتمع المدني في مصر:

1)المستوى الفقير في القدرة على التكوين. وتتسم أغلب الشبكات العربية بالضعف في التواصل مع الشركاء من الشمال، إما لمشاكل تتعلق باللغة أو النقص في المعلومات عن منظمات أخرى يمكنهم العمل معهم من خارج بلادهم.
2)النقص في استقلاليتهم عن حكوماتهم، والتي تميل إلى التدخل إلى حد بعيد في منظمات المجتمع المدني وتؤثر في تكوينهم وعضويتهم وأنشطتهم.
3)سيادة دور القادة الفرديين الذين يمتلكون صلاحيات زائدة في إدارة الشبكات.

وكنتيجة لهذا تسير الشبكة وأدائها حسب شخصية هؤلاء القادة وإرادتهم والتزامهم.
وللتغلب على بعض المشاكل التي يواجهها الشبكات العربية وغير العربية كذلك، طورت ALF عدد من الاستراتيجيات. ومن بينهم تقديم ورش عمل تدريبية للمنظمات الأعضاء حول بعض الأمور الضرورية مثل كتابة المقترح وتصميم المشروع، وقامت بتطوير قاعدة بيانات عن كل الشركاء لتسهيل التواصل فيما بينهم جميعا، وتسكين متدربين داخل الشبكات لمساعدتهم على خلق ترابطات مع شركاء آخرين.

**8 .عوامل إيجابية في خبرات الشبكات في العالم العربي**

برغم المشاكل المتكاثرة الملازمة لعمل الشبكات الإقليمية في العالم العربي والتحديات المختلفة التي تواجه أعضاؤها، يبدو أن هناك ما يكفي من الأسباب للتفاؤل بشأن مستقبل التشبيك في المنطقة، بشرط ترسيخ مبادئ وإتاحة ظروف محددة. ومن بين العديد من دواعي التفاؤل ما يلي:

-التزام مجموعة ضخمة من النشطاء والمحترفين برؤية التشبيك. فهناك تجمعات انتقادية تتفهم حقا الهدف الأساسي من التشبيك والتي يمكن أن يبنى عليها ويخطط منها لأجل عمل مستقبلي في المنطقة. ومثال على هذا ما أدلاه عضو من الشبكة المغربية لفضاء الثقافات أن وظيفتهم الأساسية ظلت دوما 'تطوير طرق اتصال يمكنها أن تنتج مشروع انتقالي وتخلق ترابطات إيجابية بين النسويين من المنطقة'.
-شيئا فشيئا تتضح للكثيرين منافع الانضمام إلى منظمات أخرى في العمل كجزء من شبكة. وهناك مجموعة ضخمة من النشطاء والممارسين الذين يؤمنون بأن عملهم لن يكتسب ثقة بين العامة ولن يكون له أى تأثيرا إيجابيا على أرض الواقع إلا إذا كان قائما على أساس توحيد المصادر والجهد في العمل الجماعي.
-مستوى الوعى العالي بالمشاكل والتحديات التي تواجه الشبكات الموجودة وتجارب التعاون، والرغبة الموجودة لدى الكثيرين من العاملين في هذا المجال لتغيير الأوضاع.

-قدرة مجموعة ضخمة من الأفراد على تصور حلول واقتراح خطوات ملموسة من أجل التغيير لتطوير الخبرة بالتشبيك.
-ورغم ما يبدو من أن بعض التحديات التى تواجه الشبكات العربية تعود إلى المناخات السياسية في المنطقة، إلا أن أغلب الصعوبات التي تواجهها تلك المجموعات هى صعوبات عالمية وملازمة لعملية بناء الشبكات. ويجب أن يسهم هذا في حل لغز تفردية حالة العالم العربي وانعدام كفاءته في الممارسات الديمقراطية.
-

## 9 توصيات

- يمكن للممولين أن يساهموا في تشجيع روح فريق العمل وتوفير قوة دافعة لمأسسة الشبكات وذلك عن طريق إعطاء الأولوية في التمويل للمشاريع المشتركة التي يقدمها مجموعات من المنظمات، سواء تحت مظلة الشبكة أم لا. وللبدء من مشاريع مشتركة ملموسة أن يكون أكثر فاعلية من البدء بخلق الشبكات. حيث تكون نقطة بدء جيدة صوب خلق شعور فريق العمل فيما بين منظمات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تسهم في بناء شبكات محلية وعالمية فاعلة. ويمكن لتلك الشبكات، اتفقنا أم اختلفنا على ذلك، أن يكون لها حضور أقوى عند المشاركة في الشبكات العالمية، من حضور تلك الشبكات التي لم تخبر فعليا عمل المجموعة وإنما تأسست في البدء كهيكل تنظيمي دون أن يكون أعضاؤها شركاء فعليين.
- بخصوص دعم الشبكات والمشاريع المشتركة، ينبغي أن يقسم التمويل على عدد من المنظمات، وينبغي أن تقسم خطط المشروع المهام فيما بين الأعضاء بوضوح ، ويجب أن تصمم تلك المهام على نحو متسلسل، حيث تبدأ المهمة من نقطة انتهاء المهمة التي سبقتها وذلك لضمان التعاون بين الأعضاء.
- بما أنه من المستحيل محاولة خلق شبكة قوية دون مواجهة مشاكل الهيكلية في المجموعات الأعضاء وفي قطاع المجتمع المدني ككل، ينبغي الانتباه إلى دعم مجموعات المجتمع المدني المفردة. ومن غير الواقعي أن نتوقع من الشبكات أداء وظيفتها على نحو جيد في المجمل حين تكون عناصر تكوينها ذاتها غير فعالة . ويتطلب تقييم منظمات المجتمع المدني المفردة تقييما جاداً للأوضاع في البلد التي يعملون بها وكذلك أخذهم في الاعتبار أثناء التقييم كدراسات حالة كل على حدى.
- بعض الشبكات الموجودة تتواجد "بناء على الطلب" (supply-driven) ويعود هذا في الأساس إلى إتاحة الممولين التمويلات للشبكات، فيقوم الكثير من المنظمات "بتكوين" شبكات للحصول على حصة من تلك التمويلات. ومن البديهي ألا نستمر في مجرد خلق الشبكات، وإنما نتوقف لتقييم أداء الشبكات الموجودة بجدية وتقييم إمكاناتهم.
- في حين أن خلق الصلات مع شبكات المجتمع المدني العالمية يعد غرض مشروعا لتقوية مجموعات المجتمع المدني في أى بلد، ينبغي اتخاذ عدة خطوات قبل القيام بهذا الأمر، ومن أهم تلك الخطوات، طبقا لكل الإجابات بشكل نهائي، هى تشجيع فكرة التشبيك على المستوى المحلي والإقليمي. فغالبا ما يوجه النقد للشبكات العربية المشاركة في المنتديات العالمية لعدم وجود أجندة واضحة لديهم. وغالبا ما يعود هذا لعدم تنسيق تلك المجموعات بداية فيما بينها إقليميا ومحليا حول خططهم ومواقفهم وخطابهم.
- تنظيم دوائر نقاش مع النشطاء والمحترفين العاملين في المجال في أجتماعات محلية وإقليمية، والبناء على خبراتهم للوصول إلى خطط ملموسة للتحرك. وينبغي أن يدير مجموعات النقاش تلك باحثين أو ناشطين محليين.
- إتاحة المعلومات حول شبكات المجتمع المدني العالمية وحول كيفية اتصال المنظمات العربية بتلك الشبكات. في حالات كثيرة، يعود انعزال المنظمات العربية، أو مساهمتهم المحدودة في الشبكات العالمية وحتى الإقليمية إلى النقص في المعلومات الكافية فيما بين المجموعات المفردة. وينبغي استهداف المنظمات غير الأعضاء على الأخص، كما ينبغي نشر المعلومات بلغات يفهمها الجميع حتى لا تستقصى الأغلبية من المنظمات الذين ربما ليسوا معتادين على التعامل بلغة معينة كالإنجليزية مثلا.
- تحديد المنظمات الصغيرة والتي تم استبعادها حتى الآن من الانضمام لشبكات وإيجاد سبل للتواصل معهم حتى لا ينتهى الأمر إلى نفس مجموعة المنظمات النخبة صاحبة التمييزات والتي يواصل أعضاؤها بالفعل عقد الصلات الإقليمية والعالمية.
- وبالمثل، من الضروري تحديد والتركيز على الأشكال "البديلة" والأقل رسمية من الائتلافات والشبكات، والتي يمكنها أن تقدم منظورات أكثر طزاجة وجلب طاقات جديدة للشبكات الإقليمية والعالمية.

المراجع

‘تعزيز الديمقراطية والحكم في العالم العربي: الاختيارات الاستراتيجية للممولين’ فيالمنظمات غير الحكومية والحكمفي العالمالعربي’ بن نفيسة وآخرون.

دينو. جي (2005)- Denoeux, G

‘من السكون إلى الحركة: دراسة حول النزاع على قانون المنظمات غير الحكومية المصرية’فيالمنظمات غير الحكومية والحكمفي العالمالعربي .

فؤاد. في وآخرون. (2005) Fouad, V.

تكنولوجيا المعلومات،الشبكات الإسلاميةوالتيارات السياسية المتغيرةفي العالمالعربي: نشرة المعهد الملكي للدراسات الدينية بعمان المجلد 4 العدد 2.

هيدسون. أم. (2002) Hudson, M.

شبكات المجتمع المدني العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية.

قنديل. آ وآخرون (2003) Kandil, A.

التنمية في العالم العربي ودور المنظنات غير الحكومية العربية القضايا الكبرى: التقارير الإلزامية ( (www.The_Big_Issues_Reports_by_Commitments.htm

كريم. H وآخرون (2002) Kryem, H.